



مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق

موجهة لطلبة: السنة الثالثة اقتصاد تطبيقي

قسم: العلوم الاقتصادية

من إعداد الدكتور: جنان أحمد

السنة الجامعية: 2016/2017

الفهرس

الصفحة	العنوان
1	الفصل الأول: مدخل للاقتصاد الكلي
1	1- مفهوم الاقتصاد الكلي
2	- مواضيع الاقتصاد الكلي
5	السياسات الاقتصادية وأساليب إعدادها
	الفصل الثاني: النموذج الكنزي البسيط للدخل والانفاق
10	1- التوازن الكلي في ظل وجود قطاعين
	2- النموذج الكينزي في ظل وجود ثلاثة قطاعات
16	3- التوازن الاقتصادي في ظل أربع قطاعات
18	الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي والتوازن الكلي في ظل نموذج هيكس هانسن
19	1- اشتقاق نموذج التوازن في السوق السلعية و النقدية
19	1- التوازن في السوق السلعي
27	2- التوازن في السوق النقدي
37	3- آثار السياسة المالية و السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي
42	4- اشتقاق معادلة التوازن الأني لنموذج IS/ LM و اشتقاق مضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية:
44	5- السياسة المالية والسياسة النقدية في الحالات الاستثنائية للاقتصاد
48	6- استنتاج أو اشتقاق معادلة فيشر
50	الفصل الرابع: التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS/ LM/ BP
51	1- مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات وأسعار الصرف
57	- نموذج ماندل فليمنغ
66	الفصل الخامس: نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي (AD/AS)
67	1- الطلب الكلي
76	2- العرض الكلي
78	3- السياسة المالية في ظل نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي
81	السياسة النقدية في ظل نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي

الفصل الأول: مدخل للاقتصاد الكلي

1- مفهوم الاقتصاد الكلي:

يعرف الاقتصاد الكلي بذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية الذي يتناول الموضوعات الاقتصادية الكبيرة التي تحدد مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الحالة الاقتصادية للدولة.¹ أو ما يعرف بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد مستوى رفاهية المجتمع، الناتج الوطني، معدل البطالة، معدل التضخم، التجارة الدولية... الخ. إذ يعتبر التحليل الاقتصادي الكلي الاقتصاد الوطني كوحدة كاملة، فيهتم بذلك بالسلوك الاقتصادي العام وذلك بالتركيز على:

أ- الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، الناتج الوطني الخام، الدخل الوطني، أسعار الصرف... الخ.

سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الأول، مطابع الأهرام مصر، 1994، ص 54.

ب- الاهتمام بالعلاقات و السياسات الاقتصادية الكلية التي تحدد مستويات الاستهلاك، الاستثمار، مخزون النقود و أسعار الفائدة.

ج- الاهتمام بتحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة في مستويات الناتج و الدخل و البطالة.

2- مواضيع الاقتصاد الكلي:

من خلال التعريف السابق للاقتصاد الكلي يمكن أن نستنتج المواضيع الأساسية التي تعالجها النظرية الاقتصادية الكلية أو بالأحرى الأسئلة التي تحاول الإجابة عنها و هي:

1-2- الدخل الوطني و الناتج الوطني:

و السؤال الذي تجيب عنه النظرية الاقتصادية الكلية هو: ما الذي يحدد مستوى الدخل و الناتج؟ فالدخل الوطني عبارة عن مقياس لمقدار السلع و الخدمات التي يمكن أن تشتري بدخول جميع الأفراد فالتذبذب في الدخل الوطني يؤدي إلى تذبذب في المستوى المعيشي و لذلك فإن الاختلاف بين دول العالم في مقدار دخلها الوطني إنما يعكس الاختلاف في مستوى معيشة هذه الدول. الاقتصاد الكلي يحاول و يسعى إلى معرفة لماذا هناك اختلافات مستمرة في معدل نمو الدخل الوطني بين هذه الدولة؟ و لما هناك تذبذب في الدخل الوطني نحو اتجاهات معدلات النمو.

1-2- البطالة:

و السؤال المطروح بخصوص هذا الموضوع هو: كيف يمكن شرح فترات البطالة العالية و المستمرة ؟ ، و لماذا يمثل معدل البطالة المرتفع و المستمر خطرا على استقرار الاقتصاد الوطني؟ فالمفهوم العام للبطالة يعني وجود عدد من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات. و لكن المفهوم الاقتصادي و الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديدا من ذلك و يظهر بوضوح عندما نفكر في السؤال، هل أن كل شخص لا يشتغل يصح أن يعتبر من العاطلين في حساب معدلات البطالة في المجتمع؟.

الجواب طبعا لا، لأن البطالة في مفهومها الاقتصادي لها شروط معينة تحسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا و هي أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية:

- أن يكون الشخص قادرا على العمل و أن لا يكون مريضا عاجزا عن العمل ذهنيا و بدنيا.
- أن تكون لدى الشخص رغبة في العمل.
- أن يكون الشخص مستمرا في البحث عن العمل.¹

و يعطى معدل البطالة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين (عدد طالبين العمل)}}{\text{عدد السكان النشطة (قوة العمل الإجمالية)}} \times 100$$

حيث عدد السكان النشطون هو عدد السكان ما بين 18 و 60 سنة.

صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص1

تعتبر البطالة من المواضيع الهامة في دراسات الاقتصاد الكلي و التي أثارت جدلا كبيرا بين مختلف المدارس الاقتصادية، فالفكر الكلاسيكي يرى بأن البطالة إن وجدت تكون اختيارية نتيجة لرفض انخفاض الأجور الحقيقية و هذا راجع لكون الأفراد يتصرفون بمبدأ الرشادة الاقتصادية و العقلانية في التصرف و بالتالي الأجر الحقيقي هو المحدد للطلب عن العمل، بينما المدرسة الكينزية ترى بأن البطالة لا إرادية (إجبارية) لأن العمال مستعدون للعمل بأي أجر اسمي لأنه لا يمكن لهم تقدير أجرهم الحقيقي بسبب غياب معلومات حول معدل ارتفاع مستوى الأسعار.

2-3)- موضوع التضخم:

فيما يخص موضوع التضخم تحاول النظرية الاقتصادية الكلية الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن شرح التضخم؟، و لماذا يعتبر معدل التضخم المرتفع هاجسا مرعا لكل الحكومات؟. يعرف التضخم على أنه تناقص القوة الشرائية لوحدة النقود (قيمة النقود) نتيجة ارتفاع الأسعار المترتبة عن قصور العرض لمواجهة الطلب¹ كما يعرف بارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة و التي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر و يمكن قياسه بواسطة الأرقام القياسية عن طريق سلة من السلع و الخدمات. و يتضح من خلال هذا المفهوم أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخما فقد يحصل ارتفاع في الأسعار لسلعة معينة أو مجموعة سلع كالمنتجات الزراعية لأسباب تسويقية أو إنتاجية محصورة بتلك السلعة كتأثير العوامل المتاحة على الإنتاج، أو لأسباب موسمية كالارتفاع الطلب على السلع و الخدمات خلال مواسم معينة كالأعياد، لذا فمثل هذه التغيرات السعرية لا تعتبر تضخما لأنها لا تتصف بالاستمرارية و الشمول.

أ-أسباب التضخم:

أ-1 التضخم بواسطة الطلب:

تعود أسباب هذا النوع من التضخم إلى عدم التوازن في الأسواق بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث يكون العرض الكلي أقل من الطلب الكلي على السلع والخدمات عندما يكون الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل، هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار خدمات الإنتاج فترتفع تكلفة الإنتاج وعليه ترتفع أسعار السلع والخدمات وهكذا.²

أ-2 التضخم بواسطة التكاليف:

حيث يمكن للضغوط النقابية أن تدفع بارتفاع الأجور و هذا ما يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يدفع بالمؤسسات الإنتاجية برفع أسعار منتجاتها أو تخفيض في تكاليف إنتاجها مما يحدث عجز في العرض فترتفع بذلك الأسعار

أ-3 التضخم النقدي:

يحدث هذا النوع عندما تكون هناك زيادة في عرض النقود (الإصدار النقدي) دون أن يصاحبها زيادة في حجم الناتج، فترتفع بذلك مستويات الأسعار.

¹ أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008، المجلة الجامعية، ليبيا، عدد 15 المجلد الأول، 2013، ص240.

بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني 2010، لبنان، ص313²

2-4- موضوع سعر الفائدة:

السؤال الرابع الذي يعالجه الاقتصاد الكلي هو ما الذي يحدد سعر الفائدة؟. لاشك أن هناك العديد من أسعار الفائدة للاقتصاديات الحديثة و في دراسات الاقتصاد الكلي غالبا ما يحدث التمييز بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل و أسعار الفائدة طويلة الأجل، فأسعار الفائدة قصيرة الأجل فهي التي تدفع و تستلم القروض لفترات قصيرة أو ذات صيغة مؤقتة (أقل من 5 سنوات). أما أسعار الفائدة طويلة الأجل فهي تتعلق أساسا بأسعار الفائدة التي تدفع و تستلم لفترات طويلة (أكثر من 5 سنوات).

و المعروف أن أسعار الفائدة تتحرك إما ارتفاعا أو انخفاضاً أي لا تعرف استقراراً، و تكون متذبذبة في الكثير من الأحيان، لذا الدراسات الاقتصادية الكلية تحاول تفسير هذه المشكلة أي محاولة التوصيل إلى تحديد أسباب هذه التذبذبات و تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية، حجم الاستثمار البطالة، التضخم... الخ.

و لماذا تنذب أسعار الفائدة قصيرة الأجل بدرجة أقل من أسعار الفائدة طويلة الأجل؟.

2-5- ميزان المدفوعات و سعر الصرف الأجنبي:

السؤال الذي يجيب عنه الاقتصاد الكلي ما الذي يحدد ميزان المدفوعات للدولة مع العالم الخارجي؟، و ما الذي يحدد سعر الصرف الأجنبي للدولة؟. أي بعبارة أخرى ما هي خلفيات و دوافع التغيرات و التذبذبات القوية لسعر الصرف؟.

3- السياسات الاقتصادية و أساليب إعدادها:

3-1- تعريف السياسات الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.¹ تمثل السياسات الاقتصادية مجموع الإجراءات و الوسائل التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مرجوة كالتشغيل الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي، المحافظة على استقرار مستوى الأسعار. لكن يحدث في الغالب تضارب هذه الأهداف مع بعضها البعض فمثلا الزيادة في حجم العمالة لا يمكن أن يتحقق إلا بارتفاع معدل التضخم، أو أن عدم استقرار الأسعار يمكن أن لا يتزامن مع الاهتمام باستقرار أسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك يمكن لبعض الأهداف أن تؤثر سلبا على اهتمامات المجتمع، فمعدل النمو المرتفع يمكن أن يجعل حماية البيئة في خطر. و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للسياسات الاقتصادية الكلية:

أ- السياسة المالية

تعرف بمجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط وتحصيل مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوزيع العادل للثروات والمداخل والتخصيص الأمثل للموارد المجتمعية.² و هي السياسة التي تتضمن إجراءات في حجم الإنفاق الكلي و معدلات البطالة.

وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 73.

² حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 1988، ص 11.

فباستطاعة السياسة الاقتصادية رفع مستوى الإنتاج و ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الذي من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة، كما باستطاعتها تنشيط الإنفاق الخاص عن طريق تخفيض معدلات الضرائب.

أ- السياسة النقدية:

تعرف بمجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية، والتي تهدف إلى التحكم في تطور -ب- ونمو كمية النقود، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة.¹

تتضمن هذه السياسة عرض النقود و أسعار الفائدة، و باستطاعتها رفع مستوى الإنتاج و الاستخدام عن طريق زيادة عرض النقود و من ثم انخفاض أسعار الفائدة و ما يترتب عن هذا الانخفاض من زيادة في حجم الاستثمار.

إن دراسة أي سياسة اقتصادية تحتوي على ميادين أساسية و هي: الكيفي، الكمي، الديناميكي. و يمكن توضيح هذه الميادين من خلال المثال المتعلق بأثر زيادة الإنفاق الحكومي على سعر الفائدة. فالميدان الكيفي يتمثل في كيف يتحقق سعر الفائدة بزيادة الإنفاق الحكومي؟ أي هل سيرتفع؟ أم ينخفض؟ أما الميدان الكمي فيتمثل في بكم سيرتفع أو ينخفض؟، و أخيرا الميدان الديناميكي و يتمثل في ما هي المدة التي تتطلب لذلك الارتفاع أو الانخفاض؟.

3-2- كيفية إعداد السياسة الاقتصادية:

أ- تحديد الهدف:

عند وضع السياسات الاقتصادية لابد من تحديد الهدف الذي يجب على هذه المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، و تحديد المشكلة يتطلب أيضا فهم الظروف و الأحوال التي تحيط بها، فإذا أرادت الدولة مثلا محاربة التضخم فإن تحديد المشكلة في هذه الحالة يتطلب معرفة نوع التضخم الموجود أو دراسته و تحليله إلى عوامله المختلفة و إذا ما تم ذلك يمكن تحديد الهدف الذي يراد من أجله محاربة التضخم.

ب- تحديد السياسة البديلة:

تتمثل هذه الخطوة في تحديد جميع السياسات و الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، فمثلا يمكن محاربة التضخم بأحد الأساليب التالية:

- تقليص الإنفاق الحكومي.
- تجميد الرواتب و الأجور.
- إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
- مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.

ج- تحليل دقيق لكل من السياسات الاقتصادية:

تتمثل هذه الخطوة في دراسة كل سياسة مقترحة بعناية و دقة و تحديد الآثار التي سوف تنتج عنها ففي المثال السابق يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ماذا يحدث للاقتصاد عندما تزداد الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي؟ أو يتم ربط الأجور بالأسعار و عن طريق هذه التحاليل يختار بين الحلول المقترحة الحل المناسب.²

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك منهج نقدي مصرفي، دار مكتبة الحامد للنشر عمان 1999، ص207.

صالح تومي، مرجع سابق، ص19.

**الفصل الثاني: النموذج الكينزي البسيط للدخل
و الإنفاق**

تمهيد:

إن النموذج الكينزي مبني على فكرتين أساسيتين هما التوازن و الطلب الكلي مع افتراض وجود مستويات أخرى غير توازن التشغيل الكامل و هو توازن التشغيل الزائد و توازن التشغيل الناقص، كما يمكن أن تحدث توازنات أخرى متمثلة في التوازن القصير الأجل و التوازن الطويل الأجل. و الطلب الكلي هو عبارة عن مجموع السلع و الخدمات المطلوبة في الاقتصاد الوطني من خلال القطاعات المختلفة و هي: قطاع العائلات، قطاع المؤسسات، قطاع الحكومة، قطاع العالم الخارجي (صافي الميزان التجاري) و يعبر عن الطلب الكلي بالمعادلات التالية:

$$Y = AD = C + I + G + X - M$$

الطلب الكلي $AD = C + I + G + X$
 العرض الكلي $AS = Y$ عند التوازن يكون العرض الكلي = الطلب الكلي ($AS=AD$)
 فائض في العرض الكلي $Y > AD$ إذن
 فائض في الطلب الكلي $Y < AD$ إذن

1-التوازن الكلي في ظل وجود قطاعين:
 بالنموذج الكلي ذو قطاعين بذلك النموذج المتكون من قطاع العائلات و قطاع المؤسسات حيث يعبر عن التوازن الكلي بالمعادلة التالية: $AD = C + I$

$C = C_0 + \gamma y_d$ الدخل المتاح: y_d
 $0 \quad 0$ الدخل الوطني: y
 $y_d = y - TA + TR$ الضرائب: TA
 الإعانات: TR
 $I = \bar{I}$ الاستهلاك الابتدائي C_0
 (عدم وجود القطاع الحكومي)
 $y_d = y$ الاستثمار المستقل: $\bar{I}$ و هو متغير خارجي و قد بناه كينز على المدى القصير.

$$y = C + I$$

$$y = C_0 + \alpha y_d + \bar{I}$$

$$y = C_0 + \alpha y + \bar{I}$$

$$y - \alpha y_d = C_0 + \bar{I}$$

$$(1 - \alpha)y_d = C_0 + \bar{I}$$

$$y = \left(\frac{1}{1 - \alpha} \right) (C_0 + \bar{I})$$

$$\frac{1}{1 - \alpha} = \alpha \text{ و } C_0 + \bar{I} = \bar{A}$$

فإن α هو المضاعف الكينزي

$\bar{A}$ هو الانفاق المستقل

و يعرف المضاعف بمقدار تغير الدخل نتيجة تغير أحد عناصر الانفاق الكلي أو عدد مرات تغير الانفاق نتيجة تغير إحدى عناصر الانفاق الكلي المستقل.¹

مثال: أحسب و فسر مضاعف الاستثمار إذا كان: الميل الحدي للاستهلاك ($\alpha = 0.75$).

$$y = C_0 + \alpha y + \bar{I}$$

$$y = \left(\frac{1}{1 - \alpha} \right) (C_0 + \bar{I})$$

$$\begin{cases} \left(\frac{1}{1 - \alpha} \right) (C_0 + \bar{I}_0) y_0 = \\ y_1 = \left(\frac{1}{1 - \alpha} \right) (C_0 + \bar{I}_1) \end{cases}$$

$$Dy = y_1 - y_0$$

$$Dy = \left(\frac{1}{1 - \alpha} \right) (\bar{I}_1 - \bar{I}_0)$$

$$Dy = \left(\frac{1}{1 - 0.75} \right) DI \quad \Leftrightarrow \quad 4 DI$$

التفسير: إذا تغير الاستثمار بوحدة فإن الدخل يتغير بأربع وحدات.

2- النموذج الكينزي في ظل وجود ثلاثة قطاعات (اقتصاد مغلق):

بشير معطيب، الاقتصاد الكلي دروس وتمارين، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص 22.¹

يتكون النموذج الكينزي ذو ثلاثة قطاعات من قطاع العائلات، قطاع المؤسسات، القطاع الحكومي وبالتالي تصبح مكونات الطلب الكلي كما يلي:

- الطلب على السلع الاستهلاكية. (C)

- الطلب على السلع الاستثمارية. (I)

- الطلب الحكومي على السلع النهائية. (G)

و بالتالي يصبح التوازن الكلي معبر عنه بالمعادلة التالية:

$$AD=Y$$

معدل الضريبة: t

$$Y=C+ I +G$$

$$C=C_0+\varsigma y_d$$

$$y_d= y-TA+TR$$

$$I=\bar{I}$$

$$TA=\bar{T}A + ty$$

$$G=\bar{G}$$

الإعانات أو التحويلات: TR

$$TR=\bar{T}R$$

$$Y=C+ I +G$$

$$Y= C_0+\varsigma y_d+\bar{I} + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma (y-TA+\bar{T}R) + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma y-\varsigma TA+\varsigma \bar{T}R + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma y-\varsigma [\bar{T}A + TAy] + \varsigma \bar{T}R + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma y-\varsigma \bar{T}A - \varsigma ty + \varsigma \bar{T}R + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma y-\varsigma ty - \varsigma \bar{T}A+ \varsigma \bar{T}R + \bar{I} + \bar{G}$$

$$y+ \varsigma ty - \varsigma y = C_0- \varsigma \bar{T}A+ \varsigma \bar{T}R + \bar{I} + \bar{G}$$

$$y(1+ \varsigma t - \varsigma) = C_0- \varsigma \bar{T}A+ \varsigma \bar{T}R + \bar{I} + \bar{G}$$

$$y=[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t}] .(C_0+\bar{I} + \bar{G}+ \varsigma \bar{T}R- \varsigma \bar{T}A)$$

$$\bar{A} = C_0 + \bar{I} + \bar{G} + \varsigma \bar{T}R + \varsigma \bar{T} \quad \text{بوضع: (الإنفاق المستقل)}$$

$$\alpha = \frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \quad \text{و: (المضاعف الكينزي)}$$

1-2- أثر تغير مستوى الاستثمار (مضاعف الاستثمار):

يعطى مضاعف الاستثمار بالعلاقة التالية:

$$\alpha_1 = \frac{\partial y}{\partial I} = \frac{Dy}{DI} = \frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t}$$

$$\left\{ \begin{aligned} &= [\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t}] y_0 .(C_0+\bar{I}_0 + \bar{G}+ \varsigma \bar{T}R- \varsigma \bar{T}A) \end{aligned} \right.$$

$$= \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_1 \cdot (C_0 + \bar{I}_1 + \bar{G} + \varsigma \bar{TR} - \varsigma \bar{TA})$$

$$\left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_1 - y_0 = (\bar{I}_1 - \bar{I}_0)$$

$$Dy = \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] (DI)$$

$$= \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] \frac{Dy}{DI} \text{ ومنه مضاعف الاستثمار}$$

2-2- أثر تغير مستوى الإنفاق الحكومي (مضاعف الإنفاق الحكومي):

$$\alpha_G = \frac{\partial y}{\partial I} = \frac{Dy}{DG} = \frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t}$$

$$\begin{cases} = \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_0 \cdot (C_0 + \bar{I} + \bar{G}_0 + \varsigma \bar{TR} - \varsigma \bar{TA}) \\ = \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_1 \cdot (C_0 + \bar{I} + \bar{G}_1 + \varsigma \bar{TR} - \varsigma \bar{TA}) \end{cases}$$

$$\left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_1 - y_0 = (\bar{G}_1 - \bar{G}_0)$$

$$Dy = \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] (DG)$$

$$= \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] \frac{Dy}{DG} \text{ مضاعف الإنفاق الحكومي}$$

3-2- أثر تغير التحويلات على السلع و الخدمات (مضاعف التحويلات):

يقيس هذا المضاعف بكم يتغير مستوى الناتج الوطني عندما تقوم الدولة بتغيير تحويلاتها للقطاع الاستهلاكي و القطاع الإنتاجي و يعطى بالعلاقة التالية:

$$\alpha_{TR} = \frac{\partial y}{\partial TR} = \frac{Dy}{DTR} = \frac{\varsigma}{1-\varsigma+\varsigma t}$$

$$\begin{cases} = \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_0 \cdot (C_0 + \bar{I} + \bar{G} + \varsigma \bar{TR}_0 - \varsigma \bar{TA}) \\ = \left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_1 \cdot (C_0 + \bar{I} + \bar{G} + \varsigma \bar{TR}_1 - \varsigma \bar{TA}) \end{cases}$$

$$\left[\frac{1}{1-\varsigma+\varsigma t} \right] y_1 - y_0 = [\varsigma (\bar{TR}_1 - \bar{TR}_0)]$$

$$Dy = \left[\frac{\zeta}{1-\zeta+\zeta t} \right] (DTR)$$

$$\text{مضاعف التحويلات} = \left[\frac{\zeta}{1-\zeta+\zeta t} \right] \frac{Dy}{DTR}$$

2-4- أثر تغير الضرائب على السلع و الخدمات (مضاعف الضرائب):

و نخص هنا: الضرائب الجزافية المرتبطة بالدخل.

$$\alpha_{TA} = \frac{\partial y}{\partial TA} = \frac{Dy}{DTA} = \frac{-\zeta}{1-\zeta+\zeta t}$$

$$\begin{cases} = \left[\frac{1}{1-\zeta+\zeta t} \right] y_0 \cdot (C0 + \bar{I} + \bar{G} + \zeta \overline{TR} - \zeta \overline{TA}_0) \\ = \left[\frac{1}{1-\zeta+\zeta t} \right] y_1 \cdot (C0 + \bar{I} + \bar{G} + \zeta \overline{TR} - \zeta \overline{TA}_1) \end{cases}$$

$$\left[\frac{1}{1-\zeta+\zeta t} \right] y_1 - y_0 = [-\zeta(\overline{TA}_1 - \overline{TA}_0)]$$

$$Dy = \left[\frac{-\zeta}{1-\zeta+\zeta t} \right] (DTA)$$

$$\text{مضاعف الضرائب الجزافية} = \left[\frac{-\zeta}{1-\zeta+\zeta t} \right] \frac{Dy}{DTA}$$

ملاحظة: مضاعف الضرائب ذو إشارة سالبة و هذا ما يدل على أن لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، بينما التحويلات فلها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

2-5- أثر تغير معدل الضرائب (مضاعف معدل الضرائب):

$$\begin{cases} = \left[\frac{1}{1-\zeta+\zeta t_0} \right] y_0 \cdot (C0 + \bar{I} + \bar{G} + \zeta \overline{TR} - \zeta \overline{TA}) \\ = \left[\frac{1}{1-\zeta+\zeta t_1} \right] y_1 \cdot (C0 + \bar{I} + \bar{G} + \zeta \overline{TR} - \zeta \overline{TA}) \end{cases}$$

$$\left(\frac{1}{1-\zeta+\zeta t_0} - \frac{1}{1-\zeta+\zeta t_1} \right) (C0 + \bar{I} + \bar{G} + \zeta \overline{TR} - \zeta \overline{TA}) y_1 - y_0 =$$

$$Dy = \bar{A} \cdot \left(\frac{1-\zeta+\zeta t_0 - 1+\zeta-\zeta t_1}{(1-\zeta+\zeta t_0)(1-\zeta+\zeta t_1)} \right)$$

$$\bar{A} = C0 - \zeta \bar{T} + \zeta \overline{TR} + \bar{I} + \bar{G} \quad \text{حيث:}$$

$$Dy = \bar{A} \cdot \left(\frac{-\zeta(t_1 - t_0)}{(1 - \zeta + \zeta t_0)(1 - \zeta + \zeta t_1)} \right)$$

$$y_0 = \left(\frac{\bar{A}}{1 - \zeta + \zeta t_0} \right)$$

$$Dy = [-\zeta(t_1 - t_0) / [1 - \zeta + \zeta t_1]] \cdot y_0$$

$$Dy = \frac{-\zeta y_0 \cdot Dt}{1 - \zeta + \zeta t_1}$$

$$\frac{D}{Dt} = \frac{-\zeta_0 y_0}{1 - \zeta + \zeta t_1} \text{ مضاعف معدل الضرائب}$$

$$\alpha_t = \frac{\partial y}{\partial t} = \frac{Dy}{Dt} = \bar{A} [-(1 - \zeta + \zeta t)'(1) + (1)'(1 - \zeta + \zeta t) / (1 - \zeta + \zeta t)^2]$$

$$\alpha_t = \bar{A} \left(\frac{-\zeta}{(1 - \zeta + \zeta t)^2} \right)$$

$$\alpha_t = \bar{A} \left(\frac{-\zeta}{(1 - \zeta + \zeta t)(1 - \zeta + \zeta t)} \right)$$

$$\alpha_t = \frac{-\zeta y_0}{1 - \zeta + \zeta t}$$

حيث: $y_0 = y$

3- التوازن الاقتصادي في ظل أربع قطاعات (الاقتصاد المفتوح):

يقصد بالاقتصاد المفتوح بذلك الاقتصاد الذي يعتمد في تعاملاته وتبادلاته على العالم الخارجي.¹

سنوضح من خلال هذا التوازن كيف أن الطلب الأجنبي يؤثر على إنتاج الاقتصاد المحلي و على مستوى الدخل و الناتج الخاص بالاقتصاد الوطني و ذلك بإضافة القطاع الخارجي من خلال التغيرات الحاصلة في حجم الصادرات و الواردات، و عليه تصبح معادلة الطلب الكلي كما يلي:

$$NX = X - M \text{ الميزان التجاري}$$

I: الاستثمار.

C: الاستهلاك.

G: الانفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الواردات

$$AD = Y = C + I + G + X - M$$

نضال عباس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 163.¹

$$\begin{aligned}
C &= C_0 + \varsigma y_d \\
y_d &= y - TA + TR \\
TA &= \varsigma y + \bar{TA} \\
I &= \bar{I} \\
G &= \bar{G} \\
TR &= \bar{TR} \\
X &= \bar{X} \\
M &= m y + \bar{M} \\
Y &= C_0 + \varsigma y_d + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - m y - \bar{M} \\
Y &= C_0 + \varsigma (y - TA + \bar{TR}) + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - m y - \bar{M} \\
Y &= C_0 + \varsigma y - \varsigma TA + \varsigma \bar{TR} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - m y - \bar{M} \\
y + \varsigma t y - \varsigma y + m y &= C_0 - \varsigma \bar{TA} + \varsigma \bar{TR} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M} \\
y(1 + \varsigma t - \varsigma + m) &= C_0 - \varsigma \bar{TA} + \varsigma \bar{TR} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M} \\
y &= \left[\frac{1}{1 - \varsigma + m + \varsigma t} \right] \cdot (C_0 + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M} + \varsigma \bar{TR} - \varsigma \bar{TA})
\end{aligned}$$

$$\bar{A} = C_0 + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M} + \varsigma \bar{TR} - \varsigma \bar{TA} \quad \text{بوضع:}$$

$$\alpha = \frac{1}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

$\bar{A}$: الإنفاق المستقل.

α : المضاعف الكينزي في الاقتصاد المفتوح.

يصبح

مضاعف الاستثمار:

$$\alpha_I = \frac{\partial y}{\partial I} = \frac{Dy}{DI} = \frac{1}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\alpha_G = \frac{\partial y}{\partial G} = \frac{Dy}{DG} = \frac{1}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

مضاعف الواردات:

$$\alpha_M = \frac{\partial y}{\partial M} = \frac{Dy}{DM} = \frac{-1}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

مضاعف الصادرات

$$\alpha_X = \frac{\partial y}{\partial X} = \frac{Dy}{DX} = \frac{1}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

مضاعف الضرائب الجزافية:

$$\alpha_{TA} = \frac{\partial y}{\partial TA} = \frac{Dy}{DTA} = \frac{\varsigma}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

مضاعف التحويلات:

$$\alpha_{TR} = \frac{\partial y}{\partial TR} = \frac{Dy}{DTR} = \frac{\varsigma}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

مضاعف معدل الضرائب:

$$\alpha_t = \frac{\partial y}{\partial t} = \frac{-\varsigma y_0}{1 - \varsigma + m + \varsigma t}$$

الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS-LM

تمهيد:

يظهر من خلال النموذج الكينزي البسيط للدخل و الإنفاق أن مخزون النقود، أسعار الفائدة، أسعار الصرف ليس لهم دور في الاقتصاد بينما تلعب هذه المتغيرات دورا مهما في النشاط الاقتصادي حيث تعتبر معدلات الفائدة مؤشرا هاما لتحديد الإنفاق الاستثماري مع دور البنك المركزي الذي يراقب نمو النقود و أسعار الفائدة و من جهة أخرى هناك أنظمة أسعار الصرف السائدة في الاقتصاد و التي تلعب

دورا مهما في تحديد القوة التنافسية لأي اقتصاد في العالم و انعكاس ذلك على حجم المبادلات التجارية الدولية من خلال تذبذب مستويات الصادرات و الواردات لكل اقتصاد و يكون درجة انفتاحه على العالم الخارجي بدرجات عالية، و نستعمل في هذا الفصل: النقود، السياستان المالية والنقدية و سياسات سعر الصرف، و نبني طريقة واضحة لتحديد كيفية تقاطع أسواق السلع و الخدمات، الأرصد و رؤوس الأموال من و إلى الخارج في ظل سياسات سعر الصرف المختلفة.

1 – اشتقاق نموذج التوازن في السوقين السلعية و النقدية (نموذج IS/ LM):

إن النموذج المستعمل في هذا الفصل (IS/ LM) يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث و يحتفظ بأساسيات النتائج المحصل عليها في النموذج الكينزي البسيط حيث يوسع هذا النموذج بإدخال بإدخال سعر الفائدة كمحدد إضافي للطلب الكلي.

فمن خلال النموذج البسيط كان الإنفاق الكلي المستقل $\bar{A}$ و السياسة المالية هما المحددان الأساسيان للطلب الكلي، لذا يضيف هذا النموذج سعر الفائدة و يعتبر أن التخفيض من سعر الفائدة يزيد من حجم الطلب الكلي، و لدراسة محددات سعر الفائدة و جب دراسة سوق الأرصد، هذا ما يجعل دراسة التوازن بين السوق السلعي و السوق النقدي أمر مهم لتحديد سعر الفائدة و الدخل التوازنين.¹

1-1- التوازن في سوق السلع و الخدمات (IS):

يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات عند تساوي كل من الادخار و الاستثمار إذ يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال العلاقة بين الطلب على رأس المال لغرض الاستثمار و أسعار الفائدة عندما يكون الطلب على السلع الرأسمالية مرنا مقابل التغيرات في أسعار الفائدة، فعند أي مستوى معين لسعر الفائدة يوجد مستوى معين للاستثمار يمكن ملاحظته عند النظر إلى منحنى الكفاية الحدية لرأس المال و عند معرفة حجم الاستثمار يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل الذي عنده يتحقق التوازن بين الاستثمار و الادخار إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة حجم الاستثمار و من ثم زيادة مستوى الدخل أو الناتج عن طريق مضاعف الاستثمار، و بتكرار هذه العملية يتم الحصول على منحنى كامل يبين العلاقة بين سعر الفائدة و مستوى الدخل عند التوازن، و عادة ما يطلق الاقتصاديين على هذا المنحنى بمنحنى IS.²

أ-تعريف منحنى IS : يمثل منحنى IS التوليفات المختلفة بين سعر الفائدة و الدخل التي عندها يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات أي (I=S).

ب- الاشتقاق البياني لمنحنى IS:

نفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين حسب المعادلات السلوكية التالية:

$$Y = C + I \dots\dots\dots(1)$$

$$C = C_0 + y_d \dots\dots\dots(2)$$

$$I = I_0 - b_i \dots\dots\dots(3)...$$

صالح تومي، مرجع سابق، ص 264.¹

ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي،²

و من أجل التوضيح نستخدم الأرقام مكان الرموز كما يلي:

$$I = 50 - 10i \dots\dots(4)$$

$$C = 5 + 0.8y \dots\dots(5)$$

و بتعويض المعادلتين (4) و (5) في المعادلة (1) نحصل على:

$$Y = 275 - 50i \dots\dots(6)$$

تتضمن المعادلة (6) على مجهولين لا يمكن الوصول إلى حلها دون افتراض مستويات مختلفة لسعر الفائدة و من ثم التوصل إلى معرفة الطلب الكلي.

أي إذا كان: $i=4$ فيكون الدخل مساوي إلى 75 و.ن، و عند مستوى سعر فائدة أقل و ليكن $i=1$ يكون الدخل مساوي إلى 225 و.ن، و بالتالي المعادلة (6) تشير إلى العلاقة بين سعر الفائدة و المستوى التوازني للطلب الكلي، و يمكن التعبير عن هذه العلاقة بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

استخراج معادلة الادخار:

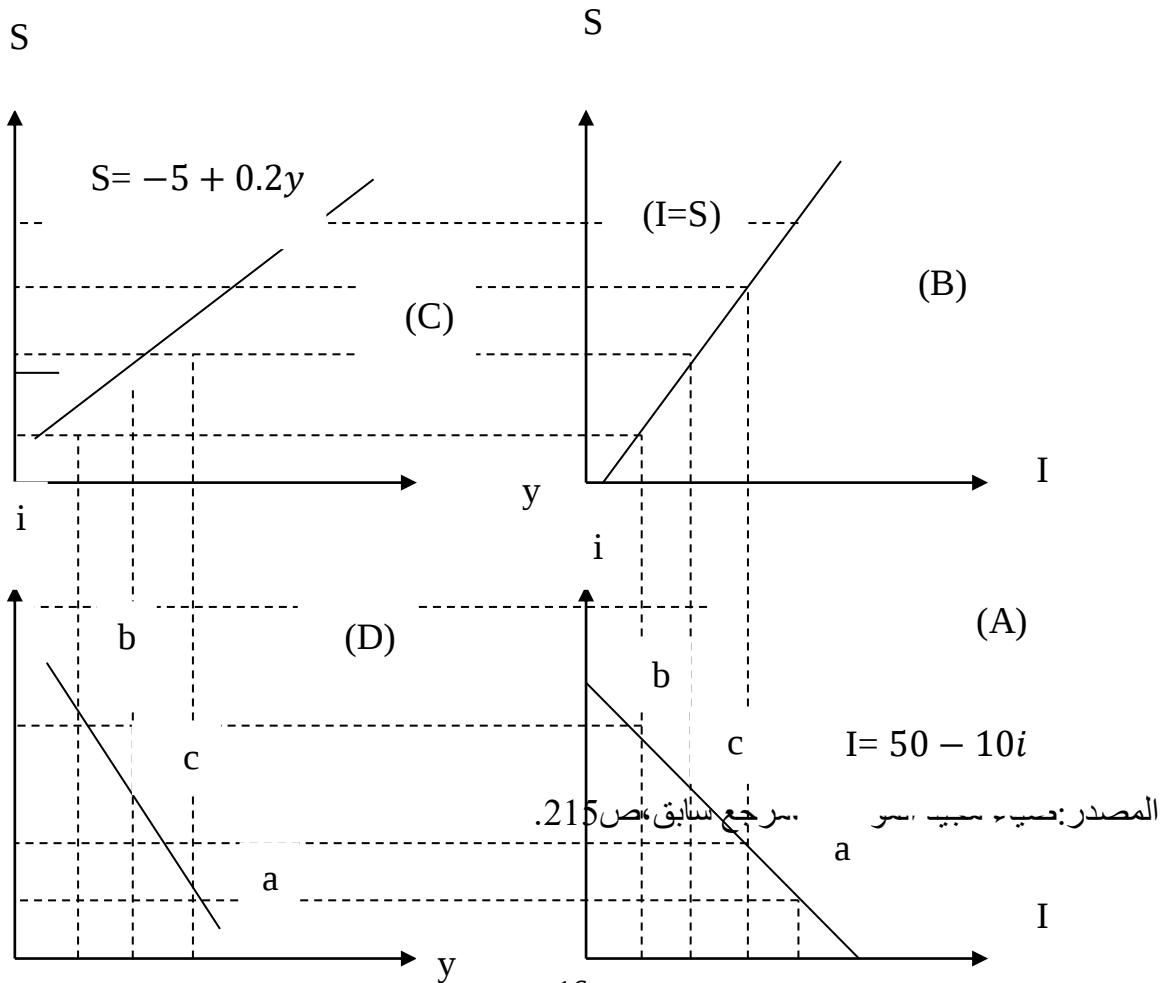
$$y = C + S$$

$$S = y - C$$

$$S = y - C(S + 0.8y) + y$$

$$S = -S + 0.2y$$

الشكل 2-2 اشتقاق منحنى is



يوضح الشكل السابق عملية اشتقاق منحنى IS إذ يشير الجزء (A) إلى دالة الاستثمار أما الجزء (B) فيمثل حالة توازن بين الاستثمار و الادخار ($I = S$) المطلوبة لتحقيق المستوى التوازني للطلب الكلي و يتمثل هذا الشرط في خط مستقيم يقسم المنحنى إلى 45° الممتد من نقطة الأصل، فإذا كان سعر الفائدة $i=4$ فيكون الاستثمار $I=10$ ، كما يتضح في منحنى الكفاية الحدية للاستثمار و يتحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار عند 10 و.ن في الجزء (B).

و يتضمن الجزء (C) دالة الادخار و قد تم اشتقاقها من دالة الاستهلاك $C=5+0.8y$ المعادلة (5)، و يعبر عن دالة الادخار بالصيغة $S=y-C$ و بتعويض المعادلة (S) نحصل على دالة ادخار $S=-5+0.2y$

و عند رسم دالة الادخار في الجزء (C) يتضح أنه دالة متزايدة بالنسبة إلى الدخل.

فمن خلال المثال الوارد أعلاه و حتى يتمكن المجتمع من ادخار مبلغ مقداره "10" وحدات لا بد أن يعادل الدخل الوطني $y=75$ ليتحقق تساوي بين S و I ، فعند مستوى $i=4$ يكون: $y=75$ كما يتضح في الجزء (D) من الشكل في النقطة b و عند انخفاض سعر الفائدة إلى $i=1$ يزداد الاستثمار إلى مستوى $I=40$ و عندئذ لا بد من ارتفاع مستوى الدخل إلى $y=225$ حتى يتمكن المجتمع من ادخار 40 و.ن و عندما يتحقق التساوي بين S و I ($I=S$) معبرا عنه بالنقطة a في الجزء (D) و هكذا بتكرار العمليات عند مستويات مختلفة لأسعار الفائدة نحصل على توليفات مختلفة من الأسعار الفائدة و الدخل و بإيصال هذه النقاط نحصل على منحنى IS الموضح في الجزء (D) من الشكل.

(ج)- الاشتقاق الرياضي لمعادلة IS :

نفرض نموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات معطى بالمعادلات السلوكية التالية:

$$Y=C+ I +G$$

$$C=C_0+\varsigma y_d$$

$$G= \bar{G}$$

$$TA= \overline{TA} + ty$$

$$TR=\overline{TR}$$

$$I=I_0 - b_i$$

$$y_d= y-TA+TR$$

$$Y=C+ I +G$$

$$Y= C_0+ \varsigma y_d + I_0 - b_i + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma (y-TA+TR) + I_0 - b_i + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma y-\varsigma TA+\varsigma \overline{TR} + I_0 - b_i + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma y-\varsigma [\overline{TA} + ty]+ \varsigma \overline{TR} + I_0 - b_i + \bar{G}$$

$$Y= C_0+\varsigma y-\varsigma \overline{TA} - \varsigma ty + \varsigma \overline{TR} + I_0 - b_i + \bar{G}$$

$$y+ \varsigma ty - \varsigma y = C_0- \varsigma \overline{TA}+ \varsigma \overline{TR} + I_0 - b_i + \bar{G}$$

$$y(1 + \zeta t - \zeta) = C_0 - \zeta \bar{T\bar{A}} + \zeta \bar{T\bar{R}} + I_0 - b_i + \bar{G}$$

$$y = \left[\frac{1}{1 - \zeta + \zeta t} \right] (C_0 + I_0 - b_i + \bar{G} + \zeta \bar{T\bar{R}} - \zeta \bar{T\bar{A}})$$

$$y = \left[\frac{1}{1 - \zeta + \zeta t} \right] (\bar{A} - b_i)$$

$$\text{بوضع: } \alpha = \left[\frac{1}{1 - \zeta + \zeta t} \right]$$

$$(C_0 + I_0 - b_i + \bar{G} + \zeta \bar{T\bar{R}} - \zeta \bar{T\bar{A}}) = \bar{A}$$

$$y = \alpha \bar{A} - \alpha b_i$$

و بالتالي معادلة IS هي: $y = \alpha \bar{A} - \alpha b_i$

$$I = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{y}{\alpha b}$$

ميل منحنى IS :

$$\frac{D_i}{Dy} = \frac{-1}{\alpha b} = \frac{d_i}{dy}$$

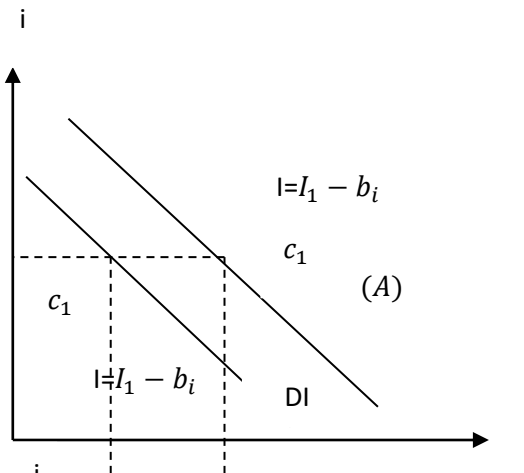
نلاحظ أن ميل منحنى IS سالب و هذا معناه أنه كلما كان الطلب على الاستثمار مرنا أي قابل لتغير سعر الفائدة كلما اتجه المنحنى إلى الأعلى أي أن أي تغير طفيف في سعر الفائدة يؤدي إلى تغير كبير في الدخل و يتجه منحنى IS نحو العمودية أكثر كلما كانت مرونة الاستثمار صغيرة جدا أي يؤول إلى (0)، إذن فإن منحنى IS يعبر عن مجموع نقاط التوازن في سوق السلع و الخدمات التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي أو ببساطة المساواة أو التعادل بين كل من الادخار و الاستثمار.

د- انتقال منحنى IS:

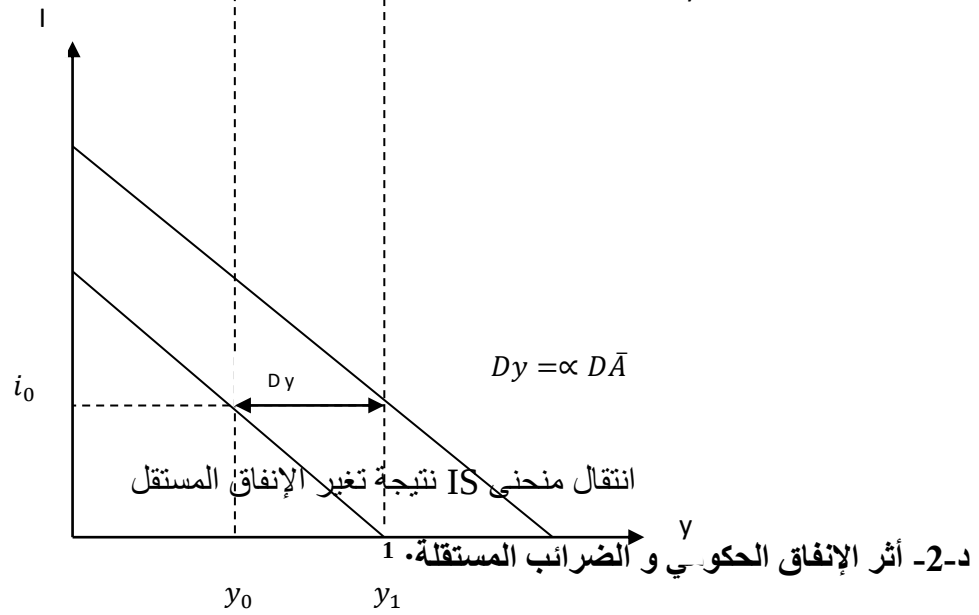
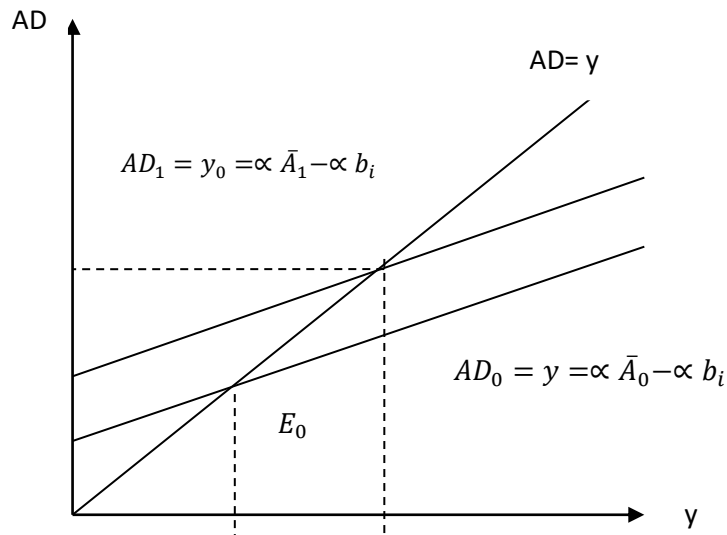
العوامل المحددة لانتقال منحنى IS هي تلك العوامل المؤثرة في الإنفاق المستقل ($\bar{A}$).

د-1- أثر الاستثمار و الادخار على انتقال منحنى IS:

يتأثر منحنى IS بكل من I و S و بالتالي فأي زيادة في حجم I بمقدار DI عند مستوى سعر فائدة معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج بمقدار Dy بافتراض ثبات دالة الادخار، كما أن التغير في مستوى (S) الادخار يؤدي إلى انتقال منحنى IS ، حيث انخفاض حجم "S" يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين كما هو موضح في الشكل التالي:



- أثر زيادة الاستثمار المستقل على منحنى IS -

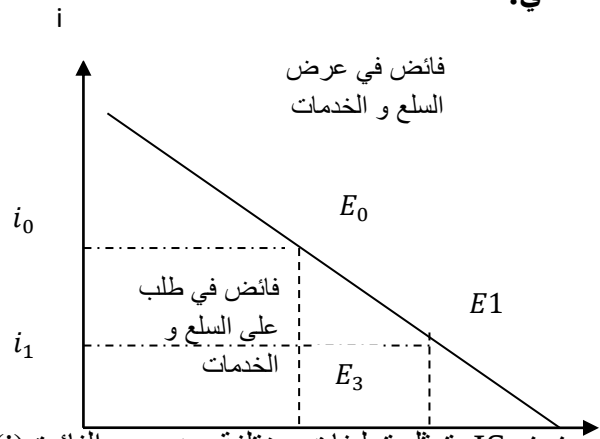


سامي خليل، مرجع سابق، ص 402.¹

و من بين العوامل التي تؤثر في انتقال منحنى IS يمينا و يسارا نجد الإنفاق الحكومي (G) حيث أي زيادة في (G) تؤدي إلى انتقال منحنى IS يمينا و أي انخفاض في (G) يؤدي إلى انتقاله يسارا.

كما نجد أيضا عامل مهم في انتقال منحنى IS يتمثل في الضرائب حيث أي ارتفاع في الضرائب المستقلة يؤدي إلى انخفاض الدخل مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS يسارا و العكس في حالة انخفاضها حيث سيقابله زيادة الدخل مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS يمينا.

هـ- الاختلال في السوق السلعي:



كل النقاط المتر على منحنى IS تمثل لفات مختلفة بين سعر الفائدة (i) و الدخل (y)، (i ; y) التي تحقق التوازن في السوق (الـ y_0 العرض)، بينما كل النقاط التي تقع خارج المنحنى على اليمين أو على اليسار تمثل حالات اختلال التوازن في السوق السلعي و بالتالي E_0 و E_1 هي نقاط توازن بينما E_2 و E_3 تمثل نقاط اختلال التوازن.

ففي النقطة E_2 لدينا نفس مستوى الناتج، مقارنة مع E_1 بينما الاختلاف يظهر في مستوى سعر الفائدة، حيث في النقطة E_2 سعر الفائدة مرتفع مقارنة بالنقطة E_1 و هذا يعني أن هناك ميول إلى الادخار على حساب الاستهلاك و بذلك تمثل هذه النقطة فائض في عرض السلع و الخدمات و منه نستنتج أن كل النقاط الواقعة على يمين المنحنى تمثل فائض في عرض السلع و الخدمات و لمعالجة هذا الخلل لابد من تخفيض في مستوى الفائدة.

بينما في النقطة E_3 أسعار الفائدة منخفضة مقارنة مع E_0 أي أن الأفراد يفضلون الاستهلاك على حساب الادخار مما يحدث فائض في طلب السلع و الخدمات و منه نستنتج أن كل النقاط الواقعة على يسار منحنى IS تمثل حالة فائض في الطلب و لمعالجة هذا الخلل لابد من رفع أسعار الفائدة.

1- 2- التوازن في السوق النقدي (LM):

نقصد بالتوازن في السوق النقدي التساوي بين الطلب على النقود و عرض النقود، حيث يعتبر عرض النقود متغير خارجي (مستقل) تتحكم فيه السلطة النقدية عن طريق البنك المركزي، أما الطلب على النقود فيحدده كينز على أنه ذو محفزين: الطلب على النقود من أجل المعاملات و الاحتياط، و الطلب على النقود من أجل المضاربة.

أ- الطلب على النقود من أجل المعاملات و الاحتياط:

النقود تطلب من أجل المعاملات و هذا من خلال قيام الأفراد و المؤسسات بالاحتفاظ بقدر معين على شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم اليومية من السلع و الخدمات و يتحدد الطلب على النقود من أجل المعاملات (المبادلة) بناءا على حجم الدخل حيث كلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود من أجل المعاملات.

كما تطلب النقود أيضا من أجل الاحتياط حيث يحتفظ الأفراد و المؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياط و يعود السبب في ذلك على حالة اللايقين من ظروف المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد و المؤسسات و لهذا يحتفظ الأفراد و المؤسسات بجزء من دخلهم كاحتياط و هذا خوفا من وقوع الاقتصاد في حالة كساد أو بطالة و تعرض البلاد إلى حالة حرب أو أزمة...الخ.¹

و يعتمد مقدار ما يحتفظ به من أرصدة نقدية لغرض الاحتياط على حجم الدخل إذ يزداد هذا الحجم كلما زاد حجم الدخل.

و عموما يشكل الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية و يمكن التعبير عليه بالمعادلة التالية:

$$= K.yL_1$$

K: مرونة الطلب على النقود من أجل المعاملات و الاحتياط.

Y : الدخل النقدي.

L_1 : الطلب على النقود من أجل المعاملات و الاحتياط.

و تشير المعادلة إلى أن الطلب على النقود من أجل المعاملات و الاحتياط دالة في حجم الدخل النقدي.

ب- الطلب على النقود من أجل المضاربة:

نقصد بالمضاربة بعملية بيع و شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في السوق المالي (البورصة) بغية الحصول على الربح، و يعتمد حجم الربح على قدرة المضارب بالتنبؤ بأحوال سوق البورصة، و بناءا على هذا يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية، و تتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع أسعار الفائدة حيث إذا توقع المضارب انخفاض أسعار السندات (ارتفاع أسعار الفائدة) سيحاول التخلص من الأوراق المالية و الاحتفاظ بالنقود بدل السندات، بينما يحدث العكس إذا توقع ارتفاع الأسعار السندات (انخفاض في أسعار الفائدة) إذ في هذه الحالة سيحاول شراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية سائلة أي سيتخلص من السيولة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة مقابل حصوله على سندات.

و يعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات و أسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المحصل عليه من السند.

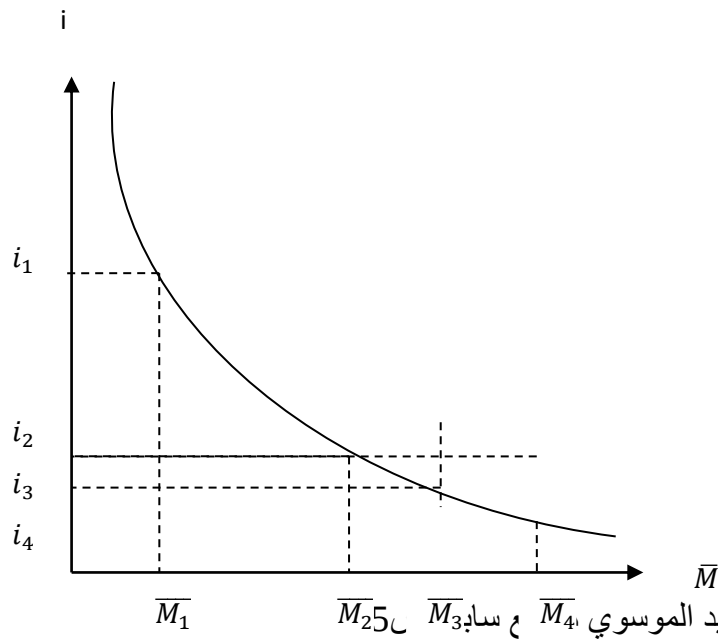
فمثلا سند قيمته 100 وحدة نقدية بسعر فائدة 4% سنويا يتحصل صاحبه على فائدة سنوية مقدارها 4 وحدات نقدية، فإذا حدث انخفاض في سعر الفائدة إلى 2% في السوق النقدي عندئذ ترتفع قيمة السند إلى 200 وحدة نقدية، بينما إذا ارتفع سعر الفائدة إلى 8% فإن قيمة السند تنخفض إلى 50 وحدة نقدية.

ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 236.¹

و بناء على هذا يحقق المضاربون أرباحا في السوق النقدي عن طريق بيع و شراء السندات بحيث يقدم المضاربون على شرائها عند انخفاض قيمتها أي عند ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية ليعيدوا بيعها عند ارتفاع أسعارها أي أن انخفاض أسعار الفائدة و على هذا الأساس يعتبر سعر الفائدة مؤشرا أساسيا في تغير قيمة السند.

و يعتقد كينز بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال إذ يقول: " عندما يصل سعر الفائدة إلى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا عندها يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع، أي أن أسعار السندات لا يمكن أن تنخفض أكثر مما انخفض و أنه لا بد من انخفاض أسعار الفائدة أي ارتفاع أسعار السندات و استنادا على هذا الشعور يقدم المضاربون على شراء السندات أملا في ارتفاع أسعارها فيما بعد و من ثم تحقيق الأرباح.

و يمكن التعبير عن العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضاربة و أسعار الفائدة في الشكل التالي:
الشكل: 2-3 منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة.



يشير المنحنى إلى العلاقة بين كمية النقود التي يرغب المضاربون الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة و أسعار فائدة السائدة في السوق النقدية، فعند سعر فائدة i_1 مرتفع ينخفض حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة بينما يحدث العكس عند مستوى M_1 حيث يرتفع حجم المحتفظ بها لغرض المضاربة.

و استنادا على هذا التحليل يمكن القول أن ارتفاع أسعار الفائدة يدفع بالمضاربين إلى الاستثمار عن طريق شراء السندات بدل الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل و يحدث العكس عندما تنخفض أسعار الفائدة إذ تنخفض رغبة المستثمرين في الاستثمار و يزداد تفضيلهم في الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل (مصيدة السيولة) حيث تكون في هذه الحالة السياسة النقدية غير فعالة و من أجل ذلك لا بد من

اعتماد السياسة المالية لأن الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي بالأفراد إلى الاحتفاظ بها و عدم توظيفها و بالتالي لا تسمح لهذه السياسة بزيادة حجم الدخل أو الناتج.¹

و يعبر عن الطلب على النقود من أجل المضاربة بالمعادلة التالية:

$$= -h_i L_2$$

حيث: h : تمثل مرونة الطلب على النقود من أجل المضاربة بالنسبة لسعر الفائدة.
 L_2 : الطلب على النقود من أجل المضاربة.

$$MD = L_1 + L_2$$

حيث عند التوازن فإن: $MD = MS$

$$\frac{\bar{M}}{P} = L_1 + L_2$$

$$\frac{\bar{M}}{P} = KY - h_i$$

$$KY = \frac{\bar{M}}{P} + h_i$$

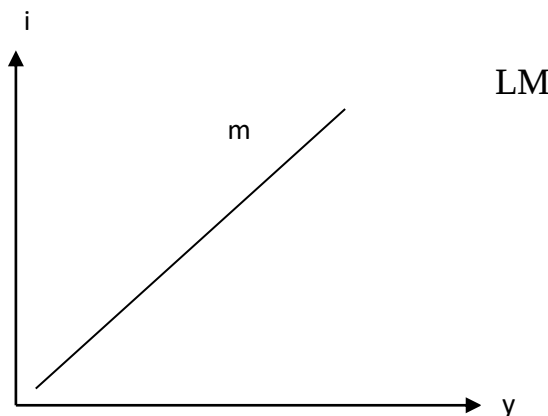
$$y = \frac{\left(\frac{\bar{M}}{P}\right)}{k} + \frac{h_i}{k}$$

معادلة LM

$$I = \frac{K}{h} Y - \frac{\left(\frac{\bar{M}}{P}\right)}{h}$$

ج- تعريف منحنى LM:

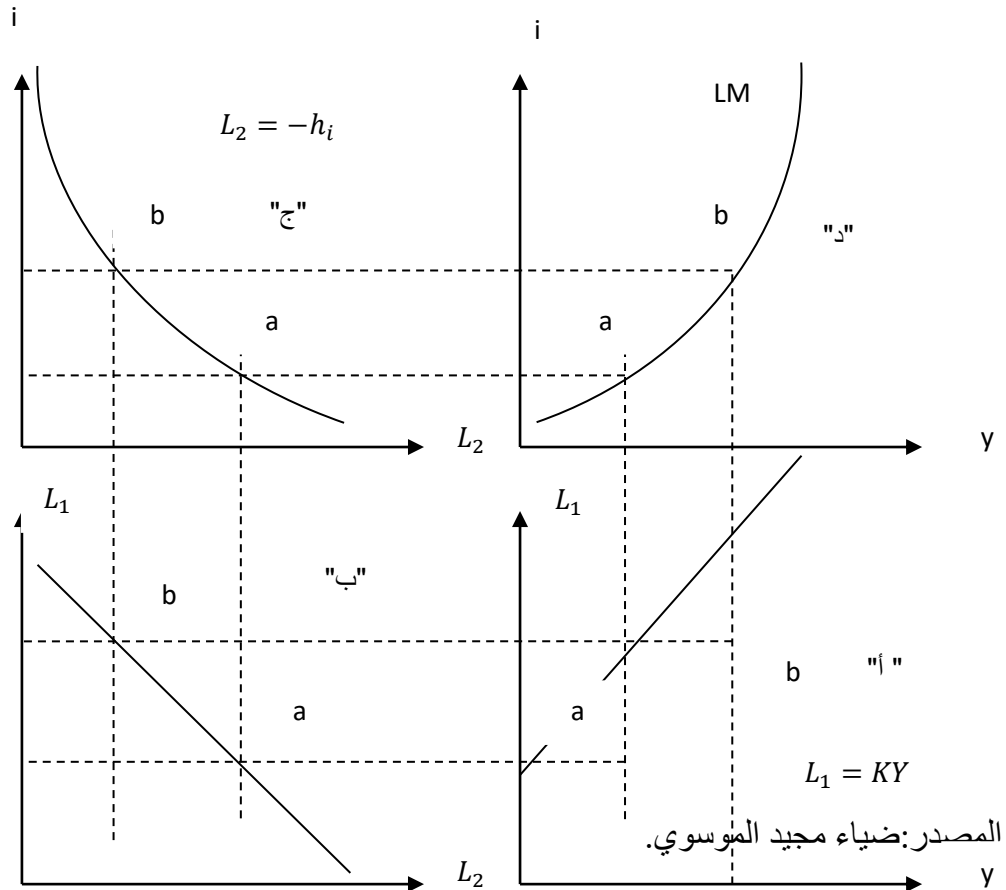
يبين منحنى LM التوليفات المختلفة بين سعر الفائدة (i) و مستوى الدخل (Y) التي تحقق التوازن في السوق النقدي (الطلب النقدي = العرض النقدي) و هو ذو ميل موجب لأنه كلما ارتفع مستوى الدخل (Y) كلما ارتفع الطلب على النقود من أجل المعاملات (L_1) مما يسبب اختلال في السوق النقدي ولإعادة التوازن لهذا السوق لابد من حدوث ارتفاع لأسعار الفائدة



منحنى LM.

د- اشتقاق منحنى LM:

نفس المرجع السابق، ص 235¹



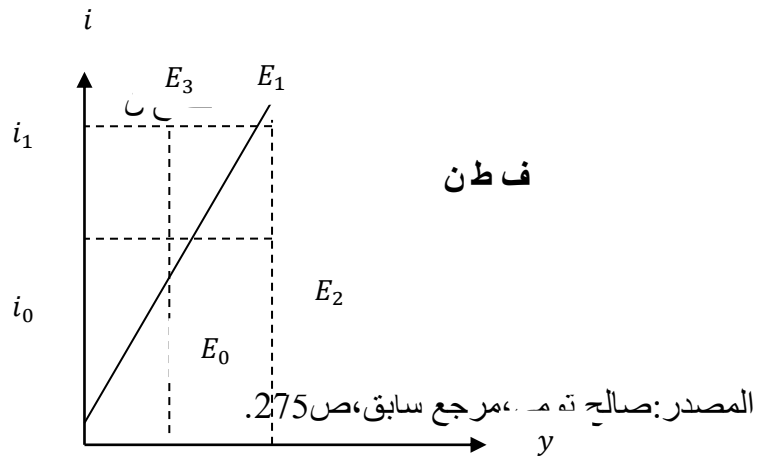
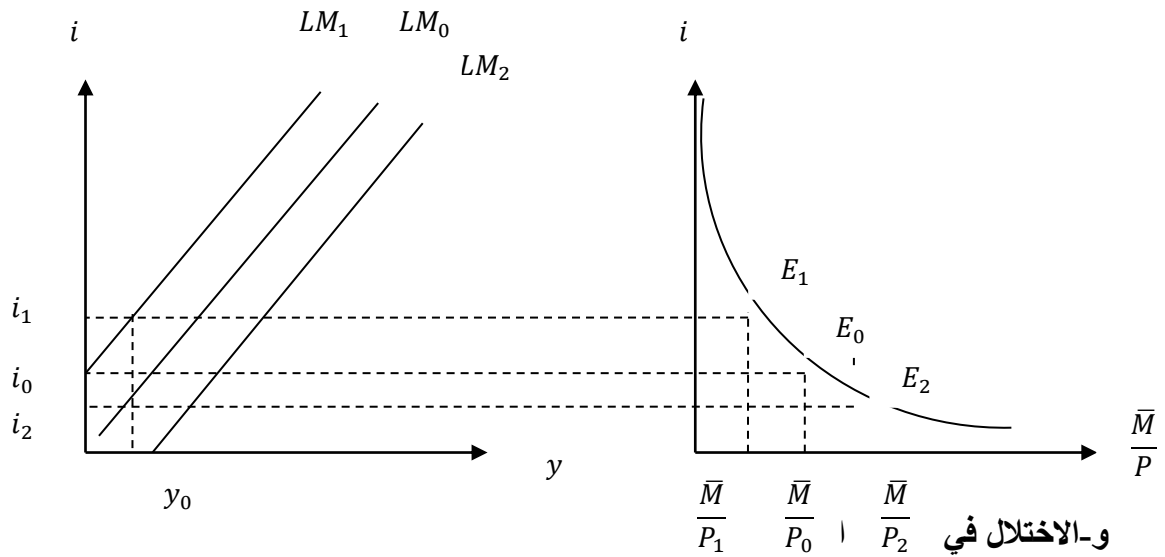
يوضح الجزء (أ) أن النقود من أجل المعاملات L_1 (ي) أي أن الطلب على النقود لغرض زيادة الدخل و يتضمن الجزء (ج) منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة L_2 (ي) أي أن الطلب على النقود لغرض المضاربة دالة متناقصة لمعدل الفائدة، و في الجزء (ب) يتحقق التوازن حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرضها محققا بذلك شرط التوازن $(\frac{\bar{M}}{p} = KY - h_i)$ بحيث أي نقطة تقع على الخط تساوي كمية النقود لغرض المضاربة L_2 (ي) + الطلب على النقود من أجل المعاملات L_1 (ي) و مجموعهما يساوي العرض الكلي للنقود.

بينما يمثل الجزء (د) مختلف التوليفات بين (ي) و (ي) التي تعبر عن التوازن في السوق النقدي إذ يمكن تحديد مستوى الطلب على النقود لغرض المعاملات من الدالة L_1 (ي) عند مستوى معين من الدخل و ليكن y_1 ، و بعد طرح هذه الكمية من معادلة العرض الكلي للنقود يمكن تحديد الجزء المخصص للمضاربة و بالتالي تحديد سعر الفائدة التوازني للسوق النقدي عند مستوى y_1 ، و هكذا يصبح بالإمكان تحديد نقطة توازن (y_1, i_1) و بتكرار هذه العملية نحصل على منحنى يحتوي على عدة توليفات من (ي) و (ي) التي تعبر عن حالة توازن في السوق النقدي تسمى بمنحنى (LM) كما هو موضح في الجزء (د) من الشكل.

هـ- انتقال منحنى LM:

يعد عرض النقود عامل مهم في انتقال منحنى (LM) يمينا أو يسارا حيث أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين عند نفس مستوى الدخل و مستوى سعر فائدة i ، بينما يحدث العكس في حالة انخفاض عرض النقود حيث ينتقل منحنى LM إلى جهة اليسار.

و من جهة أخرى فإن التغير في المستوى العام لأسعار (P) يؤدي إلى تغير معاكس في عرض النقود إذ يؤدي ارتفاع الأسعار بالانخفاض الحقيقي للنقود $\frac{\bar{M}}{P}$ ومن ثم انتقال منحنى LM إلى جهة اليسار والعكس في حالة انخفاض الأسعار أين يرتفع الحجم الحقيقي للنقود $\frac{\bar{M}}{P}$ فينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين كما هو موضح في الشكل أدناه.



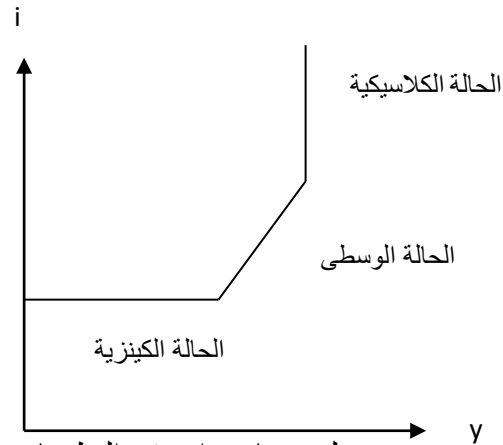
النقاط E_1 ، E_0 هي نقاط التوازن في السوق النقدي أما النقاط E_2 ، E_3 فهي نقاط الاختلال التوازني.

ففي النقطة 2 نلاحظ نفس مستوى سعر الفائدة مع E_0 (i_0) فأى زيادة في الدخل $y_1 > y_0$ ، تسبب فائض في الطلب على النقود و لإعادة التوازن لابد من ارتفاع أسعار الفائدة و بالتالي فكل النقاط الواقعة على يمين المنحنى LM تمثل فائض في الطلب النقدي.

أما في النقطة E_3 فلدينا مستوى الدخل Y_0 أقل Y_1 و بالتالي ينخفض مستوى الطلب على النقود عند هذه النقطة و بالتالي فهي تمثل فائض في العرض النقدي و منه يمكن استنتاج أن كل النقاط الواقعة على يسار منحنى LM تمثل فائض في العرض النقدي و لمعالجة هذا الاختلال لابد من انخفاض سعر الفائدة.

ن- أشكال منحنى LM :

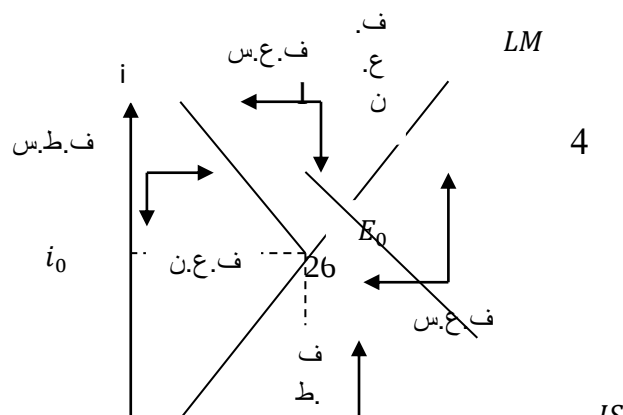
من خلال هذا الشكل يتضح أن منحنى LM يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مناطق و هي المنطقة الكينزية، المنطقة الكلاسيكية والحالة الوسطى والشكل الموالي يوضح ذلك.



المصدر: بعروز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 96.

في الحالة الكينزية يكون فيها منحنى LM أفقي و المسماة بمصيصة السيولة، أما المنطقة الوسطى الحالة العادية فيكون فيها منحنى LM موجب الميل بينما المنطقة الثالثة و المسماة بالحالة الكلاسيكية فإن منحنى LM يكون فيها عمودي حيث لا يوجد طلب على النقود لغرض المضاربة إنما يوجد طلب على النقود لغرض المعاملات فقط كما أوضح الكلاسيك (النقود المحايدة)

2- التوازن الأني للسوقين السلعية والنقدية:



المصدر: صالح تومي، مرجع سابق، ص 278.

ف.ع.ن: فائض في العرض النقدي. ف.ع.س: فائض في العرض السلعي
ف.ط.ن: فائض في الطلب النقدي. ف.ط.س: فائض في الطلب السلعي.

ويمكن تلخيص مناطق الاختلال في الجدول الآتي:

السوق		السوق السلعية		السوق النقدية
المنطقة				
(1)	ف.ع.س	Y ↘	ف.ع.ن	i ↘
(2)	ف.ط.س	Y ↗	ف.ع.ن	i ↘
(3)	ف.ط.س	Y ↗	ف.ط.ن	i ↗
(4)	ف.ع.س	Y ↘	ف.ط.ن	i ↗

يتحقق التوازن في ظل نموذج IS-LM عندما يتقاطع كل من منحنى LM و IS في نقطة توازنية وحيدة تحدد لنا كل من سعر الفائدة و الدخل التوازنيان.

فإذا رجعنا إلى معادلة منحنى IS نجد أنها توضح مستويات مختلفة من الدخل و أسعار الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات و هنا نجد أنه لم يكن بالإمكان الحصول على قيمة وحيدة لحجم الدخل تحقق التوازن في السوق السلعية و الخدمات بدون المعرفة المسبقة لسعر الفائدة و أيضا فإن منحنى LM يوضح مستويات من الدخل المرتبطة بأسعار فائدة معينة و التي تحقق التوازن في السوق النقدي، و هنا نجد أنه أيضا لم يكن بالإمكان الحصول على قيمة وحيدة لسعر الفائدة تحقق التوازن في السوق النقدي بدون المعرفة المسبقة لحجم الدخل، لكن إذا قمنا بجمع كل من معادلتى IS و LM في نموذج واحد سوف نتمكن من الحصول على قيمة توازنية واحدة في كل من سعر الفائدة و الدخل و التي تحقق التوازن في السوق السلعية و السوق النقدية معا أي في أن واحد.

فمن خلال الشكل السابق يتضح في النقطة التوازنية E_0 أن الاقتصاد في حالة توازن أي أما المناطق الأربعة الخارجة عن النقطة E_0 فهي نقاط اختلال في التوازن الآني للسوقين فمثلا نلاحظ أنه في المنطقة (4) يوجد فائض في الطلب على النقود الأمر الذي يجعل أسعار الفائدة ترتفع و يمثل هذا الارتفاع بالسهم الصاعد إلى الأعلى كما يوجد فائض في عرض السلع و الخدمات مما يؤدي بالمؤسسات إلى التخفيض في الإنتاج مثلما هو موضح في الشكل الموجه نحو اليسار و عادة تعديل

السوق السلعية بطريقة بطيئة لأن المؤسسات تأخذ وقتاً معين في تغيير تقنيات الإنتاج، بينما تعديل السوق النقدية يكون بصورة أسرع.

وتمثل المنطقة (3) فائض في الطلب على النقود و فائض في الطلب على السلع و يحدث التعديل من خلال زيادة الناتج و رفع أسعار الفائدة، و في المنطقة (2) هناك فائض في الطلب السلعي و فائض في العرض النقدي و يتم تعديل هذا الاختلال عن طريق زيادة حجم الناتج و انخفاض سعر الفائدة، أما المنطقة (1) فهي نعبر عن فائض في العرض النقدي و السلعي و من أجل تعديل هذا الاختلال يتجه كل من الناتج و سعر الفائدة نحو الانخفاض.

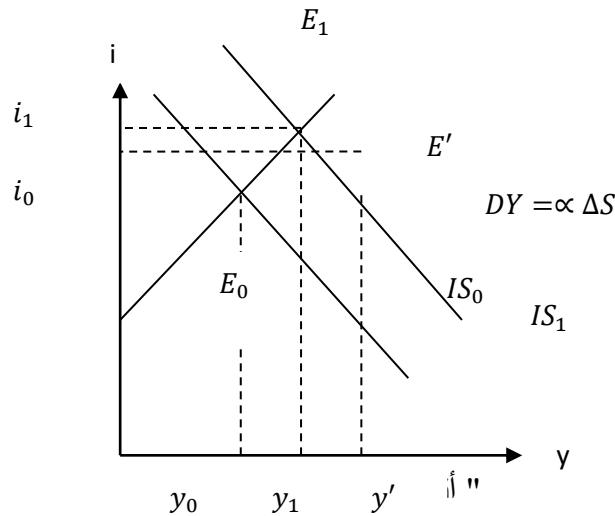
3-أثار السياسة المالية و السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي:

3-1- السياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية من أجل التحكم في حجم النقد و مستوى أسعار الفائدة.¹

تتمثل أهم أدوات السياسة المالية في قيام الحكومة بزيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة أو تخفيض الضرائب (TA)، حيث نجد أن تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي الضرائب تعد سياسة مالية توسعية والعكس بالعكس.

فبالنسبة لإتباع السياسة المالية التوسعية سوف تؤثر فقط على وضع منحنى (IS) حيث سينتقل بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلي في حين يحدث العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

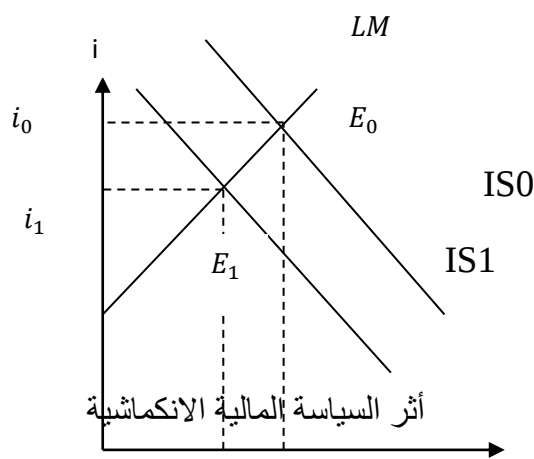


نضال عباس وآخرون، مرجع سابق، ص 235.¹

حيث يتضح من خلال هذا الشكل أن نقطة التوازن الأصلية هي E_0 بناتج توازني y_0 و سعر فائدة توازني i_0 و نتيجة لاتخاذ الحكومة لسياسة مالية توسعية سينتقل منحنى IS إلى اليمين مسببا زيادة في الناتج بمقدار $Dy = \alpha DG$ مع تباين سعر الفائدة، حيث تنتقل نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 أين السوق السلعي في حالة توازن أما السوق النقدي فيكون في حالة اختلال لأن الدخل ارتفع و بالتالي يزداد الطلب على النقود من أجل المعاملات (فائض في الطلب النقدي) و لإعادة التوازن لابد من تخفيض الطلب على النقود لأن العرض الكلي ثابت.

و بما أن العلاقة بين الطلب النقدي و أسعار الفائدة عكسية فإن تخفيض الطلب النقدي سيتم عن طريق رفع سعر الفائدة مما يؤدي بانخفاض حجم الاستثمار فينخفض الناتج إلى Y_1 مما يؤدي إلى الحصول على نقطة توازنية جديدة Y_1 أقل من Y' و سعر فائدة توازني أكبر من i_0 حيث نسمي المسافة $Y'_1 - Y_1$ بأثر الطرد الجزئي أو المزاحمة و التي تتمثل في انخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري، و نقول أن الزيادة في الإنفاق الحكومي قد زاحمت أو طاردت الإنفاق الاستثماري و تظهر مشكلة الطرد (المزاحمة) عندما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة و الدخل الوطني و الاستثمار، و لتفادي هذه الحالة يمكن إتباع سياسة نقدية توسعية تسمح بانتقال منحنى (LM) نحو اليمين محدثة انخفاض في أسعار الفائدة فزيادة في حجم الاستثمار و الناتج.

و سيحدث العكس تماما في حالة إتباع السياسة المالية الانكماشية حيث سيؤثر ذلك في انتقال منحنى IS إلى جهة اليسار موازيا للمنحنى الأصلي كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

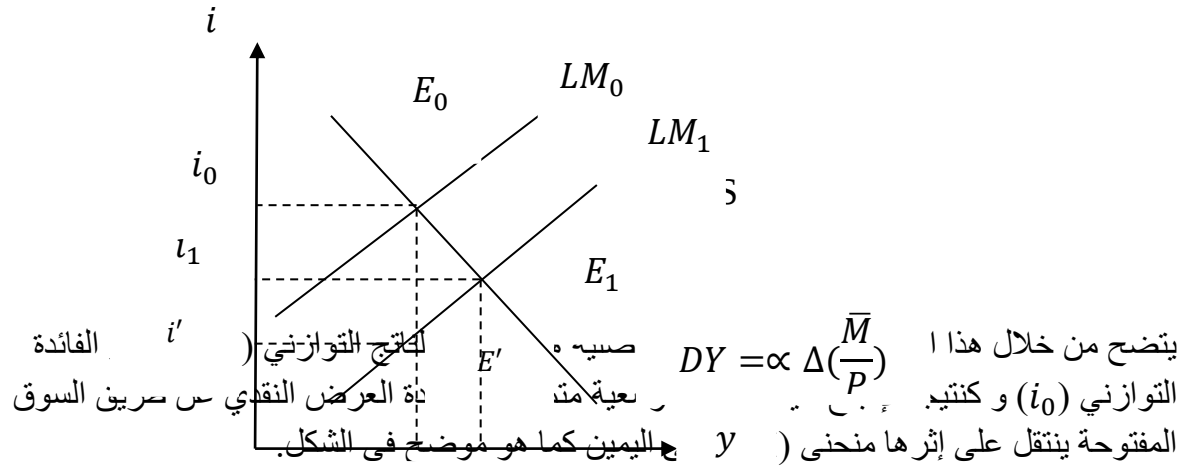


من خلال الشكل يتضح ان إتباع سياسة مالية Y_0 بناتج Y_1 من الإنفاق سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليسار موازيا للمنحنى الأصلي حيث يقع على منحنى LM محققا نقطة توازنية جديدة و هي E_1 و التي توضح انخفاض الدخل التوازني من Y_0 إلى Y_1 و انخفاض سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 و يفسر ذلك بأن تخفيض الإنفاق الحكومي قد أدى إلى انخفاض الدخل من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي ($\alpha \Delta G$) من y_0 نحو y_1 ، و من ناحية أخرى نجد أن انخفاض حجم الدخل قد أدى إلى انخفاض الطلب النقدي و فرضا أن العرض النقدي ثابت فهذا يؤدي إلى اختلال التوازن لأن الطلب النقدي أقل من العرض النقدي و لكي يعود التوازن مرة أخرى لابد من زيادة الطلب النقدي عن طريق تخفيض سعر الفائدة لأن العلاقة بينهما عكسية.

و هكذا نجد أن تخفيض الإنفاق الحكومي كسياسة مالية انكماشية ستؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار، حيث سيترتب عن ذلك انخفاض الدخل و سعر الفائدة التوازنيان.

2-3- السياسة النقدية:

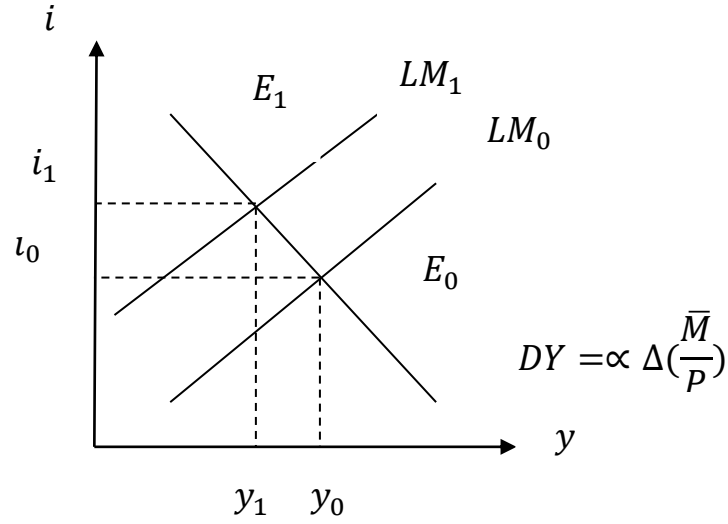
تعتبر السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي المسؤولة عن السياسة النقدية حيث توجه هذه الأخيرة عن طريق مجموعة من الأدوات من بينها عمليات السوق المفتوحة حيث يتدخل البنك المركزي باتخاذ سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء السندات مقابل النقود و بالتالي يزداد بهذا الإجراء مخزون النقود، ويحدث العكس عند القيام بسياسة نقدية انكماشية عن طريق بيع السندات، و تؤدي كلا من السياستين إلى التأثير على منحنى (LM)، و يمكن توضيح السياسة النقدية التوسعية من خلال الشكل التالي:



حيث تنتقل نقطة التوازن إلى (E') محدده انخفاض حاد Y_0 Y_1 الفائدة (i') حيث عند هذه النقطة يفضل الأفراد الاحتفاظ بأرصدهم النقدية على شئ حص و من جهة أخرى نلاحظ أن عند النقطة (E') أن السوق السلعي يكون في حالة اختلال أي وجود فائض في الطلب على السلع و الخدمات.

و كنتيجة انخفاض سعر الفائدة وجود فائض في الطلب تقوم المؤسسات برفع مستوى الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج الكلي من (Y_0) إلى (Y_1) و ارتفاع أسعار الفائدة من (i_0) إلى (i_1) نتيجة لزيادة الدخل لأنها ترفع من الطلب على النقود من أجل المعاملات، و لإعادة التوازن لابد من ارتفاع أسعار الفائدة من جديد و لكن بنسبة أقل مما كانت عليه في التوازن الأصلي، ينتقل التوازن الجديد إلى النقطة E1 بدخل توازني (Y_1) و سعر فائدة توازني (i_1).

و يحدث العكس إذا تم إتباع سياسة نقدية انكماشية إذ يؤثر ذلك على منحنى LM و ينقله بالكامل إلى اليسار موازيا للمنحنى الأصلي و الشكل التالي يوضح ذلك:



حيث يتضح من هذا الشكل أن تخفيض العرض النقدي كسياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار حيث يتقاطع مع منحنى IS في نقطة توازن جديدة E_1 والتي توضح ارتفاع سعر الفائدة التوازني من E_0 إلى E_1 وانخفاض الدخل التوازني من (Y_0) إلى (Y_1) و يرجع ذلك إلى أن التخفيض في العرض النقدي يؤدي إلى الإخلال بالوضع التوازني حيث سيكون الطلب النقدي أكبر من العرض النقدي و لكي يعود التوازن مرة أخرى لابد من تخفيض الطلب النقدي حتى يتعادل مع العرض النقدي و يتم ذلك عن طريق رفع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) و من جهة أخرى سيؤدي هذا الارتفاع في سعر الفائدة إلى انخفاض حجم الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض حجم الدخل.

و يمكن أن نستنتج أن أثر السياسة النقدية الانكماشية يظهر في ارتفاع سعر الفائدة و انخفاض حجم الدخل.

و يمكن توضيح أثر السياسة المالية و السياسة النقدية على كل من الدخل و سعر الفائدة في الجدول التالي:

انكماشية		توسعية		نوع السياسة
I	Y	I	y	
-	-	+	+	السياسة المالية
+	-	-	+	السياسة النقدية

4- اشتقاق معادلة التوازن الأني لنموذج IS/ LM و اشتقاق مضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية:

4-1- معادلة التوازن الأني:1

كما رأينا سابقا فإن معادلتى IS و LM تتمثلان فيما يلي:

$$Y_{IS} = \alpha \bar{A} - \alpha b_i$$

$$i_{IS} = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{Y}{\alpha b}$$

$$Y_{LM} = \left(\frac{\bar{P}}{K}\right) + \left(\frac{h}{K}\right)i$$

$$i_{LM} = \frac{KY}{h} - \frac{\bar{P}}{h}$$

نعوض i_{LM} في Y_{IS} فنجد:

$$Y = \alpha \bar{A} - \alpha b_i \left(\frac{KY}{h} - \frac{\bar{P}}{h} \right)$$

$$Y = \alpha \bar{A} - \alpha \frac{bKY}{h} + \frac{\alpha b \bar{P}}{h}$$

$$Y + \alpha \frac{bKY}{h} = \alpha \bar{A} + \frac{\alpha b \bar{P}}{h}$$

$$Y \left(1 + \frac{\alpha bK}{h} \right) = \alpha \bar{A} + \frac{\alpha b \bar{P}}{h}$$

$$Y = \left[\frac{\alpha}{1 + \frac{\alpha bK}{h}} \right] \bar{A} + \left[\frac{\frac{\alpha b}{h}}{1 + \frac{\alpha bK}{h}} \right] \cdot \frac{\bar{P}}{P}$$

$$\gamma = \frac{\alpha}{1 + \frac{\alpha bK}{h}} \text{ و بوضع:}$$

$$Y = \gamma \bar{A} + \gamma \frac{b}{h} \cdot \frac{\bar{P}}{P}$$

4-2 مضاعف السياستان المالية والنقدية:

أ- مضاعف السياسة المالية:

يبين مضاعف السياسة المالية بكم يتغير الناتج أو الدخل نتيجة لتغير الإنفاق المستقل على السلع و الخدمات و يعطى كما يلي:

بشير معطيب، مرجع سابق، ص 78¹

$$\frac{DY}{DA} = \frac{\partial Y}{\partial \bar{A}} = \gamma = \frac{\alpha}{1 + \frac{\alpha b K}{h}}$$

ب- مضاعف السياسة النقدية:

يبين مضاعف السياسة النقدية بكم يتغير الناتج أو الدخل بسبب تغير عرض النقود $(\frac{M}{P})$ و يعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{DY}{D(\frac{M}{P})} = \frac{\partial Y}{\partial (\frac{M}{P})} = \frac{\gamma b}{h}$$

ج- حساب ميل المنحنى IS:

يتم حساب ميل منحنى IS من خلال معادلة IS حيث:

$$iIS = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{Y}{\alpha b}$$

$$IS = \frac{Di}{DY} = \frac{\partial i}{\partial y} = -\frac{1}{\alpha b}$$

و منه فإن: α و b هي قيم ثابتة تحدد ميل أو درجة انحدار المنحنى (IS)، فكلما كان (α) و (b) قيم كبيرة فإن ميل المنحنى IS يؤول إلى الصفر و المنحنى يتجه نحو الأفقية و منه تكون السياسة المالية غير فعالية، أما إذا كانت α و b قيم صغيرة فإن ميل المنحنى IS يؤول إلى مالا نهائية (∞) و المنحنى IS يتجه نحو العمودية فتكون السياسة المالية في هذه الحالة فعالة.

حساب ميل منحنى LM:

يتم حساب ميل منحنى LM من خلال معادلة منحنى LM حيث:

$$iLM = \frac{KY}{h} - \frac{\bar{M}}{h}$$

$$LM = \frac{Di}{DY} = \frac{\partial i}{\partial y} = \frac{K}{h}$$

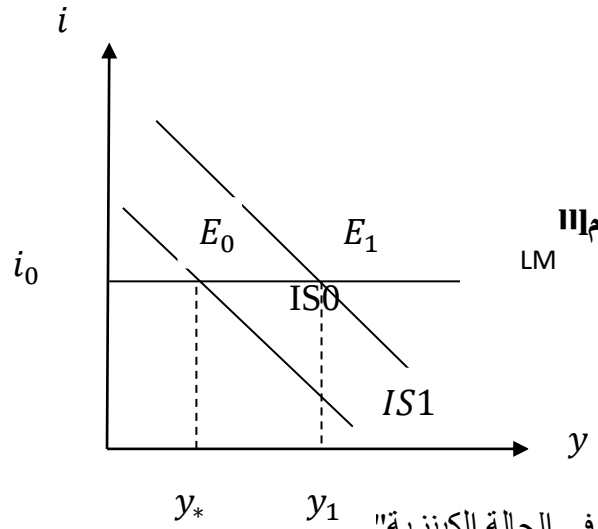
درجة ميل منحنى LM

حيث: (k) و (h) مقادير تحدد لنا ميل منحنى (LM)، فإذا كان h يؤول إلى الصفر (0) فإن منحنى LM يتجه نحو العمومية (الحالة الكلاسيكية) أما إذا كان h يؤول إلى مالا نهائية (∞) فإن منحنى LM يتجه نحو الأفقية (الحالة الكينزية أو فخ أو مصيدة السيولة).

5- السياسة المالية والسياسة النقدية في الحالات الاستثنائية للاقتصاد:1

سامي خليل، مرجع سابق، ص 493¹.

1-5 السياسة المالية في الحالة الكينزية:



تسمى هذه الحالة بمصيدة أوفح السيولة حيث يميل المنحنى LM نحو الأفقية، و في هذه الحالة الأفراد و المتعاملون الاقتصاديون يحتفظون بأرصدتهم النقدية على شكل سيولة عاطلة أي لا يميلون إلى الادخار و هذا مهما كان عرض الكتلة النقدية في السوق النقدي أملا في ارتفاع أسعار الفائدة مستقبلا لأن لهذه الأخيرة بلغت أدنى مستوياتها.

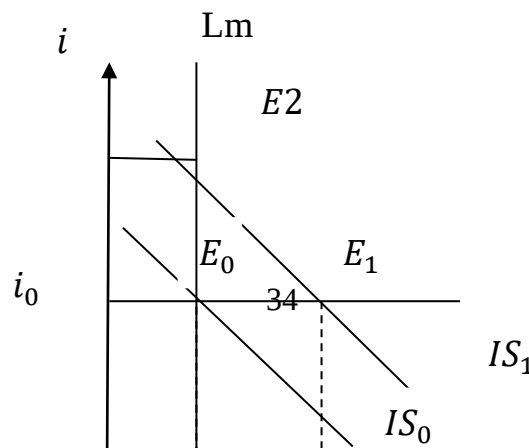
فأي سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي مثلا تؤدي بانتقال منحنى IS نحو اليمين أي من IS_0 إلى IS_1 لتنتقل نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 محدثة ارتفاع في مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 بمقدار محدد بالمضاعف $DY = D \times \bar{G}$ مع ثبات مستوى سعر الفائدة عند i_0 و يمكن استنتاج أن السياسة المالية التوسعية في الحالة الكينزية تكون فعالة و يمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$\frac{Di}{DY} = \frac{\partial i}{\partial y} = \gamma = \frac{\alpha}{1 + \frac{\alpha bK}{h}}$$

وبمأن h تؤول إلى مالانهاية (∞) فإن $\frac{\alpha bK}{h}$ تؤول إلى الصفر ومنه: $\frac{DY}{DG} = \alpha$

وبالتالي $DY = \alpha \Delta \bar{G}$ والسياسة المالية في هذه الحالة فعالة

2-5 السياسة المالية في الحالة الكلاسيكية:



في الحالة الكلاسيكية يكون منحنى LM عمودي أي مهما تغير سعر الفائدة فإن الدخل y يبقى ثابت عند مستوى التشغيل الكامل كما تنص عليه الفرضيات الكلاسيكية فأى زيادة في الإنفاق الحكومي تنتقل المنحنى IS نحو اليمين من IS_0 نحو IS_1 لتنتقل نقطة التوازن نحو E_1 التي توضح نقطة اختلال في السوق النقدي و لإعادة التوازن لابد من رفع أسعار الفائدة لتنتقل نقطة التوازن الجديدة إلى E_2 و منه نقول أن زيادة الإنفاق الحكومي أدى إلى انخفاض الاستثمار بنفس المقدار نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، و منه يمكن القول أن في الحالة الكلاسيكية فإن السياسة المالية التوسعية تكون عديمة الفعالية لأنها ترفع فقط من أسعار الفائدة دون زيادة حجم الناتج أو الدخل و تسمى هذه الظاهرة بظاهرة الطرد الكلي و يمكن البرهان على ذلك رياضيا كما يلي:

$$\frac{DY}{DG} = \frac{\partial Y}{\partial G} = \gamma = \frac{\alpha}{1 + \frac{\alpha b K}{h}}$$

وبما أن h تؤول إلى الصفر (0) فإن $\frac{\alpha b K}{h}$ تؤول إلى مالانهاية و منه: $\frac{DY}{DG} = 0$

وبالتالي $DY=0$ والسياسة المالية في هذه الحالة غير فعالة

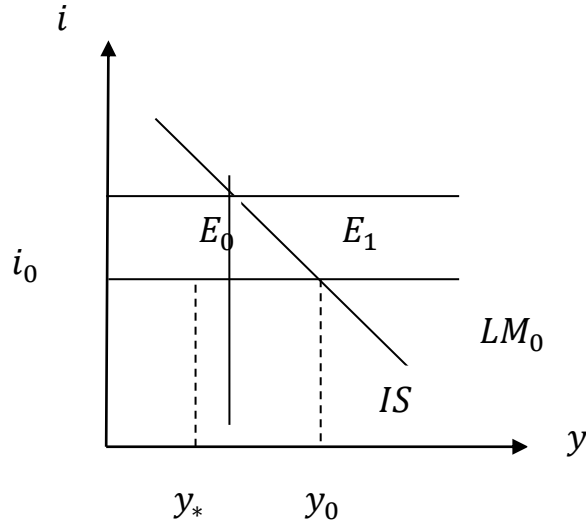
3-5 السياسة النقدية في الحالة الكينزية:

في الحالة الكينزية تكون h تؤول إلى ∞ (مرونة الطلب على النقود تؤول إلى ∞ حيث أي تغير في سعر الفائدة (i) يؤدي إلى تغير كبير في حجم الاستثمار فتغير كبير في الناتج أو الدخل و بالتالي فإن منحنى LM يميل إلى الأفقي أي درجة انحداره تكون صغيرة مقارنة بمنحنى IS و بالتالي السياسة النقدية تكون غير فعالة و يمكن البرهان على ذلك رياضيا كما يلي:

$$\frac{DY}{D(\frac{\bar{M}}{P})} = \frac{\partial Y}{\partial (\frac{\bar{M}}{P})} = \gamma \frac{b}{h}$$

بما أن H تؤول نحو مالانهاية فإن $\gamma \frac{b}{h}$ يؤول نحو الصفر و منه $\frac{DY}{D(\frac{\bar{M}}{P})}$ يساوي الصفر ، و منه السياسة

النقدية غير فعالة في الحالة الكينزية



4-5- السياسة النقدية في الحالة الكلاسيكية:

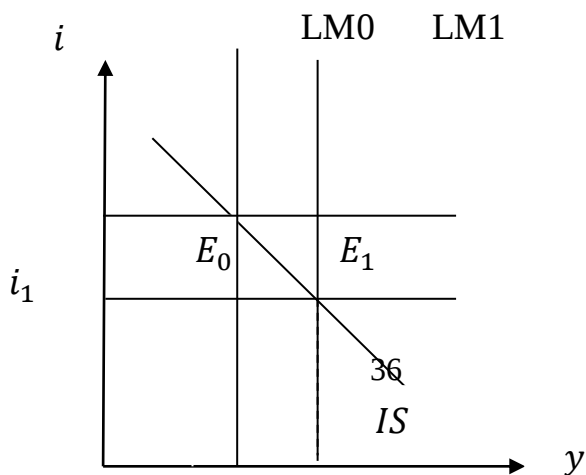
في هذه الحالة تكون h تؤول إلى الصفر (0) و بالتالي المنحنى يتخذ الشكل العمودي، فعند اتخاذ سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة عرض النقود سينتقل المنحنى LM نحو اليمين من LM_0 نحو LM_1 لتنتقل نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 محدثة انخفاض في سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 أو ارتفاع في حجم الناتج من y_0 إلى y_1 ، ومنه يمكن القول أن السياسة النقدية في هذه الحالة فعالة و يمكن شرح ذلك رياضيا من خلال مضاعف السياسة النقدية كما يلي:

$$\frac{Di}{DY} = \frac{k}{h} \text{ بمأن } H \text{ تؤول نحو الصفر فإن } \frac{Di}{DY} = \frac{k}{h} \text{ يؤول نحو ما لانهاية}$$

$$= \left[\frac{\alpha}{\frac{h+\alpha bk}{k}} \right] \frac{b}{h} \frac{DY}{D(\frac{\bar{M}}{P})} = \frac{\partial Y}{\partial (\frac{\bar{M}}{P})} = \gamma \frac{b}{h}$$

$$\frac{DY}{D(\frac{\bar{M}}{P})} = \left[\frac{\alpha}{\frac{h+\alpha bk}{k}} \right] \frac{b}{h} = \frac{\alpha b}{h+\alpha bk} = \frac{\alpha b}{0+\alpha bk} = \frac{1}{k}$$

$$\frac{DY}{D(\frac{\bar{M}}{P})} = \frac{\partial Y}{\partial (\frac{\bar{M}}{P})} = \frac{1}{k}$$



ومنه السياسة النقدية فعالة في الحالة الكلاسيكية.

6-استنتاج أو اشتقاق معادلة فيشر fischer:

يمكن اشتقاق معادلة فيشر من خلال معادلة LM كما يلي:

$$iLM = \frac{KY}{h} - \frac{\bar{M}}{h} \quad \text{ومنه} \quad i.h = KY - \frac{\bar{M}}{P}$$

بما أنه في الحالة الكلاسيكية h تؤول إلى الصفر فإن:

$$i.o = KY - \frac{\bar{M}}{P}$$

$$KY = \frac{\bar{M}}{P}$$

$$KY.P = \bar{M}$$

ومنه $Y.P = \frac{\bar{M}}{k}$ وبوضع $v = 1/K$ نحصل على: $M.V = P.Y$ وهي معادلة فيشر

M: الكتلة النقدية.

V: سرعة دوران النقود.

Y: الدخل.

P: المستوى العام للأسعار.

MV: التيار النقدي.

PY: التيار السلعي.

$MV = PY$ التيار النقدي السلعي = التيار النقدي و تمثل حالة الاستقرار النقدي.

$MV > PY$ التيار النقدي السلعي و تمثل حالة التضخم.

$MV < PY$ التيار النقدي السلعي و تمثل حالة الكساد.

**الفصل الرابع: التوازن الاقتصادي والسياسات
الاقتصادية في ظل نموذج IS/ LM/ BP**

1- مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات وأسعار الصرف

1-1- مفهوم ميزان المدفوعات:

هو عبارة عن سجل حسابي منظم تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين للدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) و المقيمين في الدولة الأخرى و ذلك خلال فترة زمنية معينة، و يتم تسجيل العمليات وفقا لقاعدة القيد المزدوج، فالمعاملات التي يترتب عليها متحصلات للدولة بعملية أجنبية تسجل بقيد دائن في الميزان، بينما المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات بعملة أجنبية سجل بقيد مدين.

ويعرف كذلك بأنه بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجرى بين القطاع العائلي والمنشآت والحكومة في أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة.¹

1-2- مكونات ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية و هي:

أ- حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري):

و تسجل فيه المعاملات التي تتم بصورة دورية حيث يشتمل هذا الحساب على حساب العمليات أو المعاملات المنظورة يطلق عليه أيضا اسم ميزان التجاري، و حساب العمليات غير المنظورة و يطلق عليه ميزان الخدمات حيث يسجل فيه قيمة المتحصلات أو المدفوعات عن الخدمات (خدمات النقل خدمات الشحن، خدمات التأمين... الخ)، كما يشمل أيضا على حساب المعاملات من طرف واحد و هو حساب خاص بالهيئات و الإعانات من دون مقابل.

ب- حساب العمليات الرأسمالية (ميزان حركة رؤوس الأموال): تسجل في هذا الحساب تدفقات رؤوس الأموال (استثمارات و قروض من و إلى الخارج) خلال فترة إعداد الميزان، حيث تسجل رؤوس الأموال المتدفقة إلى الداخل بقيد دائن في حساب رأس المال حيث يترتب عن تدفقها زيادة رصيد العملة الأجنبية و تسجل رؤوس الأموال المتدفقة إلى الخارج بقيد مدين في نفس الحساب، و عادة ما يتم تقسيم هذا الحساب إلى:

مايكل ابدجمان ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر: المملكة العربية السعودية، 1999، ص 284.

ب-1- حساب رأس المال قصير الأجل: و تسجل فيه قيمة المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل و التي تقل مدتها عن سنة و تكون في شكل استثمارات مالية قصيرة الأجل.

ب-2- حساب رأس المال طويل الأجل:

وتسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الرأسمالية التي تتجاوز السنة الواحدة كالفروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات أو بيعها من وإلى الخارج).¹

ج- حسابات التسوية الرسمية (التمويل الرسمي):

يسجل في هذا الحساب تحركات الاحتياطات المالية للدولة و تكون على شكل ذهب أو عملات أجنبية يحتفظ بها البنك المركزي نائباً على الدولة لتسوية الرصيد الدائن أو المدين الناتج عن حسابات ميزان المدفوعات السابقة.

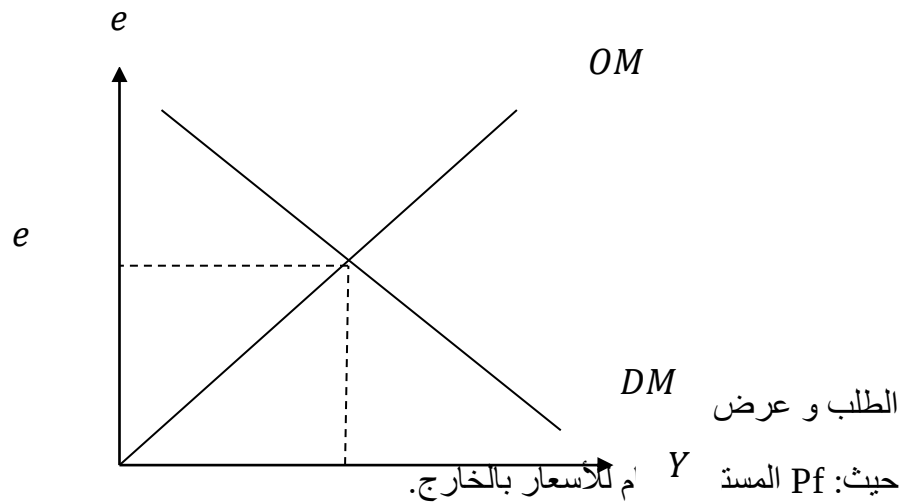
فإذا ظهر مجموع رصيد الحساب الجاري و حساب رأس المال رصيد مدين لا بد أن يقابل رصيد هذا المدين رصيد دائن في حساب التسوية الرسمية.

2-1- أنظمة الصرف:

أ- تعريف سوق الصرف: هو عبارة عن الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للأفراد والمؤسسات والبنوك بيع وشراء النقد الأجنبي للأغراض المختلفة للتبادل الدولي.²

كما يعرف بسوق دولي لشراء و بيع العملات الأجنبية، حيث تقاطع أو تلاقي في الطلب و العرض العملات يحدد سعر الصرف التوازني.

$$e = \frac{p}{pf} \text{ ويعطى عادة بالمعادلة:}$$



$$DM = OM$$

محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 93.¹
رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2007، ص 290.²

P: المستوى العام للأسعار المحلية.
و تسمى هذه النظرية بنظرية القوة الشرائية بين بلدين.

و: e : سعر الصرف الاسمي.

أما سعر الصرف الحقيقي فيعطى بالعلاقة التالية:

$$R = \frac{e \cdot p}{pf} = e^2$$

(ب)- **تعريف سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية.¹

(ج)- **أنظمة أسعار الصرف:** تنقسم أنظمة أسعار الصرف إلى نظامين أساسيين هما:

نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن. ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت تحافظ السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي على تحويل عملاتها مقابل العملات الأخرى بمعدل ثابت و تشير هنا إلى أن رصيد ميزان المدفوعات ليس بالضرورة متوازناً و بالتالي:

$$(X-M) + (K_m - K_x) = R$$

و للحفاظ على ثبات سعر الصرف فإن البنك المركزي يقوم ببيع العملة الأجنبية لامتناس الفائض من العملة المحلية في حالة عجز ميزان المدفوعات و هذا ما يؤدي إلى انخفاض احتياطات الصرف أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن احتياطات الصرف ترتفع و للحفاظ على ثبات سعر الصرف فإن البنك المركزي يقوم بشراء العملة الأجنبية مقابل عرضه للعملة المحلية و هذا للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

أما في ظل سعر الصرف المرن فإن البنك المركزي لا يتدخل في تحديد سعر الصرف بشكل إداري و إنما قوى السوق هي المحدد الرئيسي لأي عملة، ففي حالة عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة العملة المحلية تنخفض أما في حالة وجود فائض فإن قيمة العملة ترتفع.²

1- 3- تعريف منحنى BP:

يوضح منحنى BP مجموعة توليفات بين سعر الفائدة (i) و الناتج (Y) التي يكون من خلالها ميزان المدفوعات في حالة توازن.

$$BP = NX + BK$$
$$NX = X - M$$

محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 97¹

صالح تومي، مرجع سابق، ص 300.

$$BK = K_m - K_x$$

$$X = f(Y, R)$$

$$M = f(Y, R)$$

NX : الميزان التجاري.

BK : ميزان حركة رؤوس الأموال.

حيث أن الصادرات (X) هي دالة للدخل الخارجي (Y) و بسعر الصرف الحقيقي (R).
أما الواردات (Y) فهي دالة لمستوى الدخل المحلي (R) و سعر الصرف الحقيقي (R)، و منه نستطيع تمثيل صافي الميزان التجاري في المعادلة التالية:

$$NX = X - M = X(Y, R) - M(Y, R)$$

$$NX = b(Y, R)$$

بينما ميزان حركة رؤوس المال (BK) فهو يتحدد بالفرق بين سعر الفائدة المحلي (i) و سعر الفائدة الأجنبي (if).

$$BK = b(i - if)$$

و بالتالي نستنتج:

$$BP = NX(Y, R) + BK(i - if)$$

1-4 التوازن الخارجي و اشتقاق معادلة BP:

كما اشرنا إليه سابقا فإن ميزان المدفوعات يتكون من الميزان التجاري (NX) و ميزان حركة رؤوس الأموال (BK)، فإذا كانت المعاملات الاقتصادية الدولية و لاسيما الواردات تتوقف على نشاط اقتصادي Y ، P ، R فإن حركة رؤوس الأموال الدولية تتوقف على عوامل مختلفة كالفرقات بين أسعار الفائدة الأجنبية و المحلية، سلوك المضاربين بالنسبة للتغيرات المتضاربة في أسعار الصرف، و ارتفاع أسعار السندات في الأسواق المالية و الدولية و كذا البحث عن الأمن... الخ.

وللاختصار نفرض أن حركة رؤوس الأموال تتوقف فقط على الاختلاف أو الفرق بين أسعار الفائدة المحلية و أسعار الفائدة الأجنبية، فارتفاع أسعار الفائدة المحلية (i) يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال ويعطى رصيد حركة رؤوس الأموال بالمعادلة التالية:

$$BK = K_m - K_x = u - V$$

حيث i : سعر الفائدة.

K_m : دخول رؤوس الأموال.

K_x : خروج رؤوس الأموال.

u : مرونة حركة رؤوس الأموال.

V : سرعة دوران رؤوس الأموال.

BK : حركة رؤوس الأموال.

و بما أن ميزان المدفوعات يتكون من الميزان التجاري و ميزان حركة رؤوس الأموال فيمكن اشتقاق معادلة BP من خلال النموذج التالي:

$$\begin{aligned}
BP &= NX + BK \\
NX &= X - M = \bar{X} - M_0 - my \\
X &= \bar{X} \\
M &= M_0 + my \\
BP &= \bar{X} - M_0 - my + Ui - V
\end{aligned}$$

عند التوازن: $BP=0$

$$\begin{aligned}
0 &= \bar{X} - M_0 - my + Ui - V \\
\bar{X} - M_0 + Ui - V &= my
\end{aligned}$$

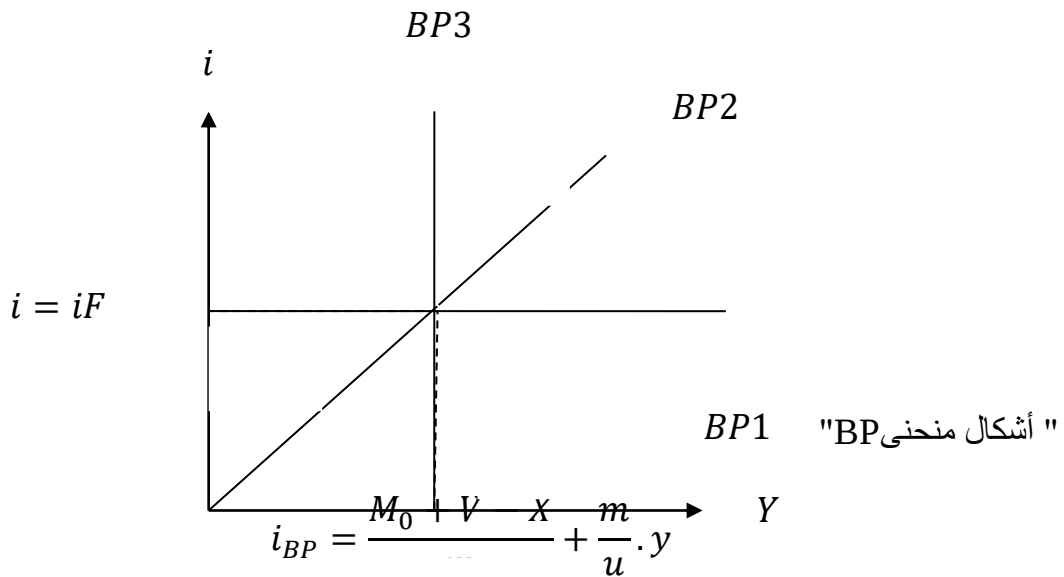
$$y_{BP} = \frac{\bar{X} - M_0 - V}{m} + \frac{u}{m} i$$

معادلة BP

$$i_{BP} = \frac{M_0 + V - \bar{X}}{u} + \frac{m}{u} y$$

5-1 انحدار و ميل منحنى BP:

نتوقف عوامل انحدار المنحنى على ميل منحنى الذي يأخذ عادة ثلاثة أشكال كما هو موضح في الشكل التالي:



$$\frac{\partial i}{\partial y} = \frac{m}{u} \text{ ميل منحنى BP}$$

وبالتالي نتوقف عوامل انحدار المنحنى BP على كل من مرونة الواردات و مرونة حركة رؤوس الأموال.

أ- الحالة الأولى:

في هذه الحالة تكون مرونة حركة رؤوس الأموال بالنسبة لسعر الفائدة تؤول إلى ما لانهاية، حيث يتعادل كلا من سعر الفائدة المحلي مع سعر الفائدة الأجنبي ($i=if$) و هذا يكون في ظل الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال حيث تتغير صغير في i أو if يؤدي إلى تحرك قوي في حركة رؤوس الأموال

(ب)- الحالة الثانية:

يكون في هذه الحالة ميل منحنى موجب أي أكبر من الصفر، حيث تكون حرية تنقل رؤوس الأموال غير تامة (جزئية).

(ج)- الحالة الثالثة:

المنحنى BP في هذه الحالة يتخذ الشكل العمومي لأن ميل المنحنى ($\frac{Di}{Dy}$ يؤول إلى ∞) و تكون مرونة حركة رؤوس الأموال (u) بالنسبة لسعر الفائدة (i) تؤول إلى الصفر، مما يدل على أن الرقابة تكون كاملة على حركة رؤوس الأموال.

2- نموذج ماندل فليمينج Mindell Fleming¹:

(1-2)- تعريف: يعد نموذج ماندل فليمينج نموذج مكمل لنموذج IS / LM حيث قام ماندل و فليمينج بتوسيع النموذج الكينزي للاقتصاد المفتوح ليحتوي على تدفقات رؤوس الأموال، حيث لاحظا أن صافي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول تظهر كتجاوب للفروقات بين أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية. $BK=f(i=if)$

حيث يتدفق رأس المال إلى البلد المحلي في ظل سعر فائدة خارجي (أجنبي معطى if) كلما كان سعر الفائدة المحلي أكبر من سعر الفائدة الأجنبي أي (i) أكبر من (if) و العكس بالعكس إذا كان (i) أصغر من (if) و يعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- (1)- الحرية التامة لتنقل رؤوس الأموال.
- (2)- الأجور و الأسعار ثابتة في الأجل القصير.
- (3)- الاقتصاد ليس في حالة التشغيل الكامل.

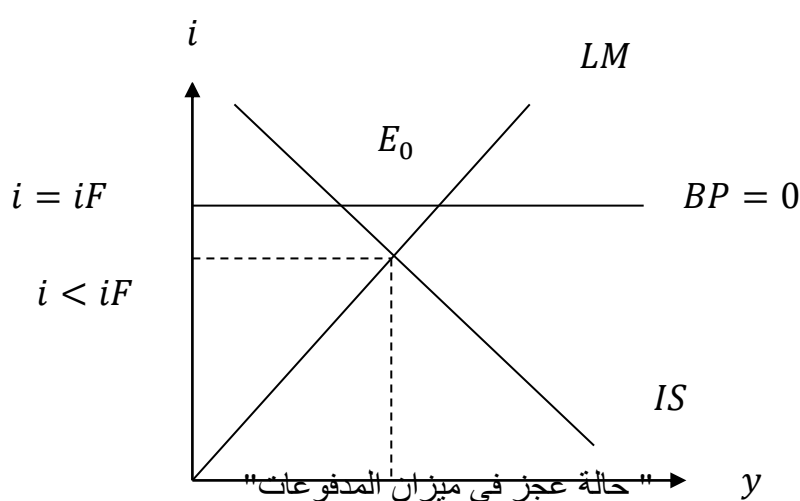
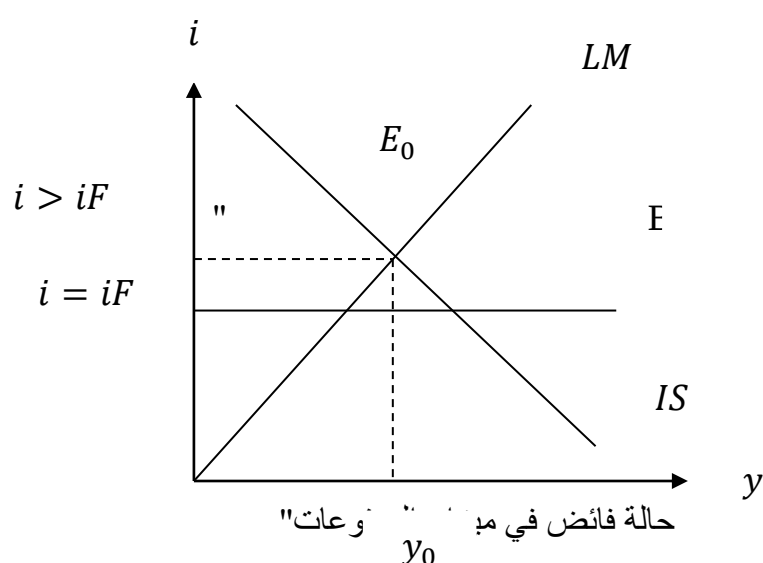
(2-2)- التوازن و الاختلال في ظل نموذج IS/ LM / BP :

لاحظنا من خلال نموذج IS/ LM المتعلق بالاقتصاد المغلق أن التوازن الآني يحدث من خلال تقاطع كلا من منحنى is و lm ليحدث نقطة توازنية وحيدة تحدد كلا من سعر الفائدة التوازني (i^*)، و الدخل التوازني (ye)، لكن في الاقتصاد المفتوح IS/ LM/ BP يحدث التوازن من خلال تقاطع المنحنيات الثلاثية IS، LM، BP.

حيث أنه في حالة تقاطع كلا من IS و LM فوق المنحنى BP فإن هذه النقطة تمثل فائض في ميزان المدفوعات ($i>if$) أو بالتالي سيرتفع مخزون النقود حيث يؤدي هذا الارتفاع في ظل سعر الصرف الثابت إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين محدثا زيادة في الدخل (y) و انخفاض في أسعار الفائدة و يستمر هذا الانتقال في منحنى LM إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة و ينعدم الفائض في ميزان

نفس المرجع السابق، ص 303.¹

المدفوعات و يحدث العكس إذا تقاطع منحنى IS و LM في نقطة تقع تحت منحنى BP ، حيث تعبر هذه النقطة عن وجود عجز في ميزان المدفوعات ($i < i_F$) فينخفض مخزون النقود و ينتقل منحنى LM في ظل سعر الصرف الثابت نحو اليسار محدثا انخفاض في الدخل و ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية إلى غاية تقاطع المنحنيات الثلاثة في نقطة توازنية جديدة إلى غاية اختفاء حالة العجز و الأشكال التالية، توضح ذلك:



إن نموذج ماندل فليمينغ هو نموذج تم توسيعه من y_0 ذج LM/IS، للاقتصاد المفتوح و في ظل الحرية التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية حيث في ظل الحرية التامة لتنقل رؤوس الأموال تشجع الفروقات في أسعار الفائدة على تدفق رؤوس الأموال و منه يصبح من غير الممكن على البنوك

المركزية أن تأخذ سياسة نقدية مستقلة في ظل سعر الصرف الثابت، و لتوضيح ذلك نفرض أن دولة ما تريد رفع سعر الفائدة من خلال إتباع سياسة نقدية انكماشية (كبحية) فيرتفع سعر الفائدة بذلك و يصبح ($i > i^*$) و كنتيجة لهذا الارتفاع ينقل حاملوا الأرصدة عبر العالم ثروتهم بسرعة ليستفيدوا من المعدل المرتفع لسعر الفائدة مما يحدث فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع حركة رؤوس الأموال.

كما أن ارتفاع أسعار الفائدة و زيادة تدفق رؤوس الأموال تؤدي بزيادة الطلب على العملة المحلية من طرف الأجانب مما يشجع على تحسن سعر الصرف هذا ما يجبر البنك المركزي على التدخل من أجل المحافظة على سعر الصرف الثابت.

و سوف يشتري العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون النقود (سياسة نقدية توسعية) مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة من جديد إلى غاية تعادل سعر الفائدة المحلي مع سعر الفائدة الأجنبي ($i = i^*$).

و ما يمكن استنتاجه هو أن في ظل سعر الصرف الثابت و الحرية التامة لتتنقل (حركة) رؤوس الأموال لا يمكن للدولة أن تستعمل سياسة نقدية مستقلة، و لا يمكن لسعر الفائدة أن يتحرك بعيدا عن محددات السوق العالمية و منه يمكن رسم الخطوات التي تترتب على التدخل الحكومي في جانب عرض النقود لما يكون سعر الصرف ثابت كما يلي:

(1)- يؤدي التدخل في عرض النقود من خلال السياسة النقدية الانكماشية لارتفاع أسعار الفائدة.

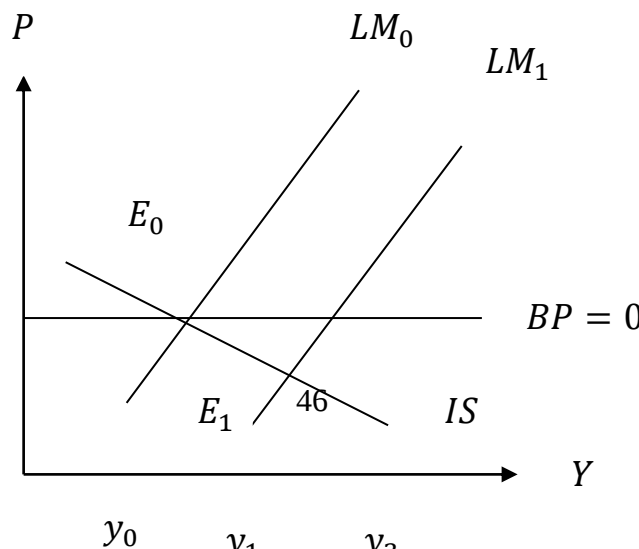
(2)- نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة يزداد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يحدث فائض في ميزان المدفوعات.

(3)- يتحسن سعر الصرف نتيجة لوجود فائض ميزان المدفوعات، و من أجل الحفاظ على السعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي ببيع العملة المحلية و شراء العملة الأجنبية و يحدث توسعا نقديا.

(4)- نتيجة للتوسع النقدي تنخفض أسعار الفائدة و يعود مخزون النقود إلى نقطة الأصل و يتوازن ميزان المدفوعات.

و من خلال هذا نستنتج أن عرض النقود له ارتباط قوي مع ميزان المدفوعات و الفائض في ميزان المدفوعات يوجب توسعا نقديا أما العجز فيوجب انكماش نقدي.

2- 3- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال:



" السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت و الحرية التامة لتنتقل رؤوس الأموال "

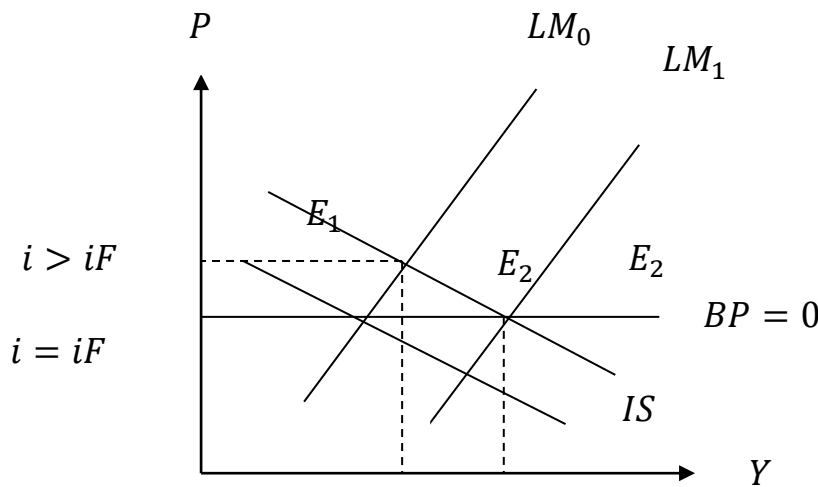
يوضح الشكل السابق كل من منحنى IS و LM و منحنى BP الذي يكون في شكله الأفقي كما يكون متوازنا (BP=0) و هذا في ظل الحرية التامة لتنتقل رؤوس الأموال و تساوي كلا من (i) و (if) أي: (i=if)، و عند أي سعر فائدة آخر (i ≠ if) تكون تدفقات رؤوس الأموال من و إلى الخارج قوية بحيث يكون BP غير متوازن مما يستوجب تدخل البنك المركزي للمحافظة على نفس سعر الصرف الثابت.

فإذا قام البنك المركزي باتخاذ سياسة نقدية توسعية، فالمنحنى LM ينتقل من LM_0 إلى LM_1 لتنتقل نقطة التوازن من (E_0) إلى (E_1) فتتخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، فزيادة في الدخل، هذه الزيادة في الدخل تؤدي إلى تدهور الميزان التجاري و من جهة أخرى انخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال و هذا ما يؤدي إلى تدهور سعر الصرف مما يؤدي بدوره إلى عجز كلي في ميزان المدفوعات، و هو ما تمثله النقطة (E_1) أسفل المنحنى (BP).

و كنتيجة لخروج الأموال (زيادة الطلب على العملة الأجنبية على حساب العملة المحلية) يتدهور سعر الصرف، و للحفاظ على سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي في سوق العملات مشترية العملة المحلية لامتصاص الفائض منها و بئنا للعملة الأجنبية هذه العملية تسبب انكماش نقدي ينتقل على أثرها المنحنى LM إلى اليسار ليعود إلى موضعه الأصلي مسببا ارتفاع في أسعار الفائدة، ارتفاع في حجم الاستثمار فانخفاض في الناتج أو الدخل.

و كخلاصة لذلك يمكن القول أن السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت و الحرية التامة لتنتقل رؤوس الأموال غير فعالة.

2-4- السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت و الحرية التامة لتنتقل رؤوس الأموال:



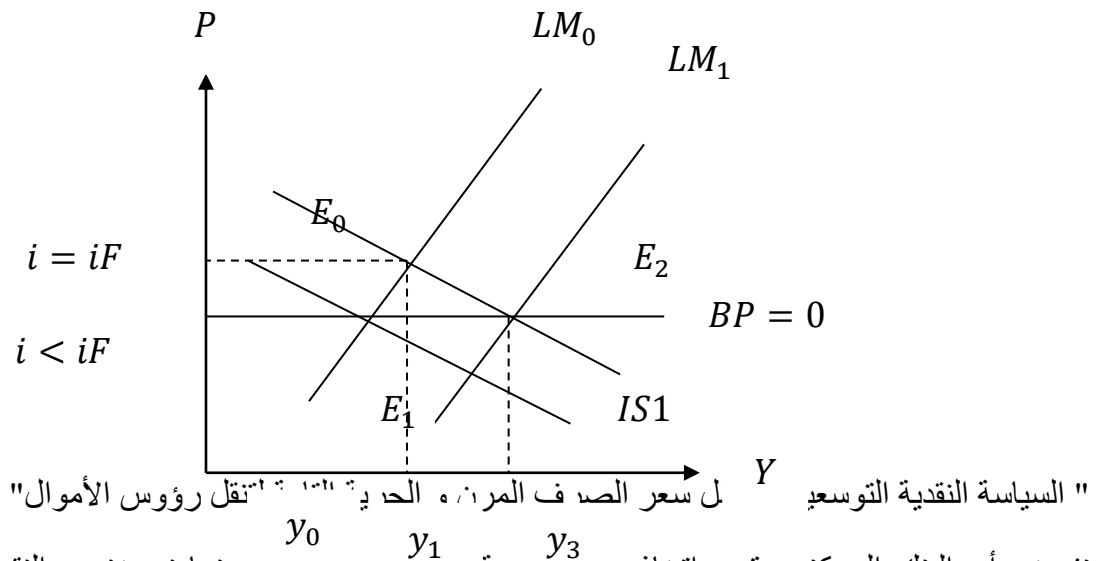
السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الص
رؤوس الأموال

لنفرض أن الحكومة قامت باتخاذ سياسة مالية لإحداث إنعاش اقتصادي من خلال زيادة G أو تخفيض TA (الضرائب)، إن مثل هذه السياسة تؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين من IS_0 إلى IS_1 لتنتقل نقطة التوازن من (E_0) إلى (E_1) محدثة زيادة في الناتج وارتفاع أسعار الفائدة عند النقطة (E_1) يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض و هذا ناتج عن دخول رؤوس الأموال من الخارج حيث يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تحسن أسعار الصرف بالنسبة للعملة المحلية و هذا الأخير يؤدي إلى فقدان المنافسة (السلع المحلية أصبحت تكلف أكثر من السلع الأجنبية).

و للمحافظة على أسعار الصرف الثابتة فإن البنك المركزي يقوم بزيادة عرض الكتلة النقدية (توسيع نقدي) و هذا ما يؤدي إلى انتقال المنحنى LM نحو اليمين (من LM_0 إلى LM_1) مما يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الفائدة من جديد و زيادة في حجم الاستثمار فزيادة في الناتج فانتقال نقطة التوازن إلى (E_2) حيث تكون المنحنيات الثلاثة في حالة توازن.

و كخلاصة لذلك فإن السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة فعالة.

5-2- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحرية التامة لتنقل رؤوس الأموال:



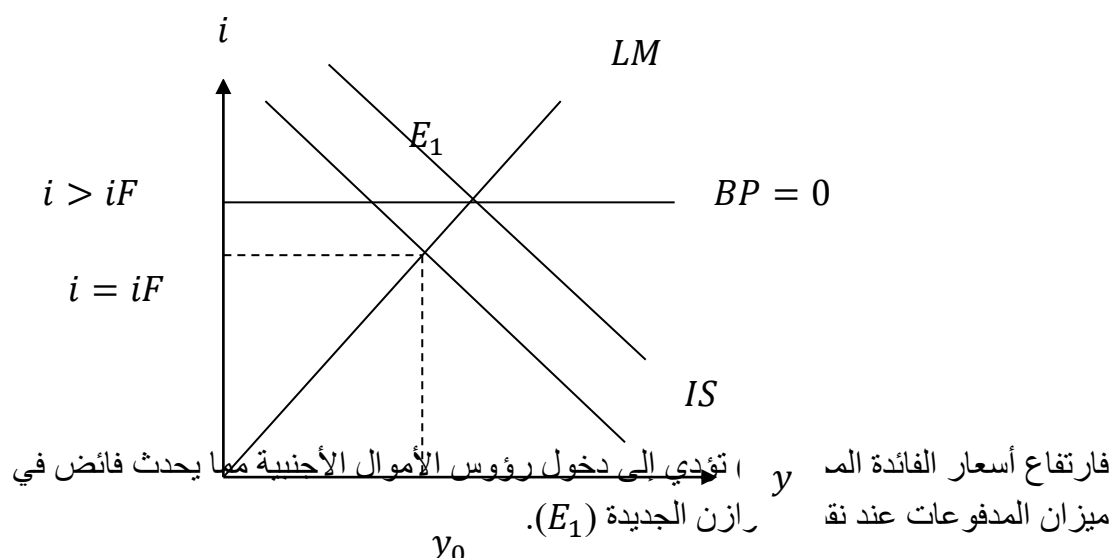
نفرض أن البنك المركزي قرر اتخاذ إجراء أو القرار يؤدي بانتقال منحنى (LM) نحو اليمين (من LM_0 إلى LM_1) و تنتقل نقطة التوازن من E_0 إلى (E_1) حيث عندها يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز و الناتج عن خروج رؤوس الأموال لأن $i < i^*$ و بالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية مقارنة بقيمة العملة الأجنبية و هذا ما يشجع على زيادة الطلب على السلع المحلية لأن أسعارها منخفضة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات (X) لتلبية الطلب الأجنبي.

و تقوم الدولة بتشجيع الصادرات عن طريق اتخاذ سياسة مالية توسعية كتخفيض الضرائب مثلا و هذا ما يؤدي بدوره إلى انتقال المنحنى IS نحو اليمين (من IS_0 إلى IS_1) محدثا نقطة توازن جديدة

(E_2) و كخلاصة لذلك يمكن القول أن السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف المرن و الحرية التامة لرؤوس الأموال تكون فعالة.

2-6- السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن و الحرية التامة لتتقل رؤوس الأموال:

إن اتخاذ الحكومة لسياسة مالية توسعية عن طريق تخفيض معدل الضرائب أو زيادة في (G) تؤدي بانتقال منحنى IS نحو اليمين محدثة زيادة الدخل (y) و أسعار الفائدة (i).



و كنتيجة للفائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة العملة المحلية ترتفع و بما أن نظام سعر الصرف المعمول به هو المرن فإن البنك المركزي لا يمكنه التدخل في هذه الحالة، ومن جهة أخرى تصبح أسعار المنتجات المحلية مرتفعة و هذا ما يقلل من المنافسة على المستوى الدولي (السلع المحلية تصبح غالية الثمن) فيحدث انخفاض في مستوى الصادرات (X) و بما أن (X) هي أحد مكونات الناتج الوطني فإن منحنى (IS) يعود إلى وضعه الأصلي.¹

و كخلاصة يمكن القول أن السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة تكون عقيمة أو غير فعالة.

و يمكن توضيح كل ما سبق في الجدول التالي:

نوع السياسة	السياسة المالية	السياسة النقدية
نظام سعر الصرف		
سعر الصرف المرن	غير فعالة	فعالة
سعر الصرف الثابت	فعالة	غير فعالة

نفس المرجع السابق، ص 312.

**الفصل الخامس: نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي
(AD/AS)**

تمهيد

ما يلاحظ من خلال دراستنا السابقة أن كل من النموذج الكلاسيكي و النموذج الكينزي البسيط، نموذج IS/LM ، نموذج IS / LM/ BP تمت دراستهم في ظل فرضية ثبات المستوى العام للأسعار.

إذ اعتبر النموذج الكلاسيكي العرض الكلي هو المحدد الأساسي لمستوى الدخل أو الناتج و هذا طبعاً في ظل فرضية ثبات المستوى العام للأسعار، أما النموذج الكينزي البسيط فقد أهمل جانب العرض الكلي واهتم بجانب الطلب الكلي ولم يدخل في اعتباره التغيرات في مستوى أسعار الفائدة، أما النموذج IS / LM فقد اعتبر سعر الفائدة كمتغير داخلي يتحدد في السوق النقدي، و يحدث التوازن من خلال التوازن الآني لسوق السلع و الخدمات و السوق النقدي.

و ما يلاحظ أن هذه النماذج الثلاث تصف حالات خاصة (استثنائية) في تحديد مستوى الدخل و الناتج، لذا فإن دراسة نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي، تمكن من الوصول إلى تحديد مستوى الدخل أو الناتج في الظروف العادية و ليس في الظروف الخاصة، كما أن هذا النموذج (AD/AS) يتفق مع الأمور العادية الواقعية لأنه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار، و كذلك نجد أن كل من جانب الطلب و جانب العرض له أهميته في تحديد مستوى الدخل أو الناتج.

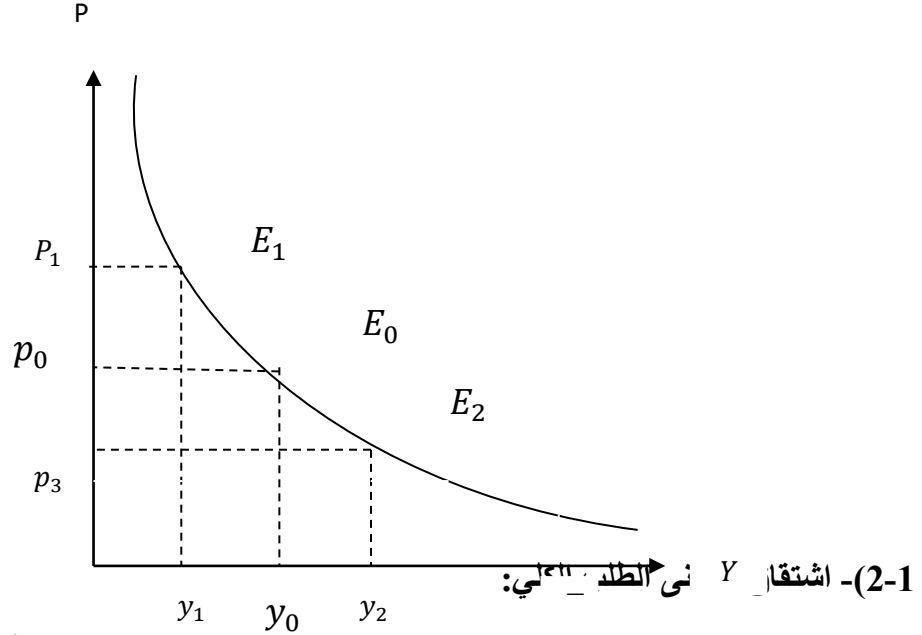
ويعتبر نموذج (AD/AS) النموذج الكلي الأساسي لدراسة تحديد مستوى الناتج و المستوى العام للأسعار تماماً كما هو الحال في الاقتصاد الجزئي حيث يعتبر الطلب و العرض الأداتان الأساسيتان لدراسة تحديد الأسعار و الإنتاج في سوق سلعة ما.

1- الطلب الكلي (AD):

1-1- تعريف الطلب الكلي (AD):

يعرف الطلب الكلي بأنه تلك الكمية من السلع و الخدمات التي يرغب الأعوان الاقتصاديين (المستهلكون، المؤسسات الإنتاجية) الحصول عليها بأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار السائد في السوق.

أما منحنى الطلب الكلي فيوضح مختلف التوليفات بين الناتج و المستوى العام للأسعار التي يكون عندها كل من سوق السلع و الخدمات و السوق النقدي في حالة توازن.¹



كما سبق الذكر فإن منحنى الطلب الكلي يوضح مجرى تعريفات (الدخل و الأسعار) التي يكون عندها كل من السوق النقدي و سوق السلع و الخدمات في حالة توازن.

و بالتالي فإن العوامل المحددة للطلب الكلي ما هي إلا العوامل المحددة لأوضاع منحنى IS و LM ، و حتى نتمكن من استنتاج منحنى الطلب الكلي يتعين تحديد مستوى الناتج المطلوب عند كل مستوى من الأسعار.

فالتوازن في سوق السلع و الخدمات يعني أن $(I = S)$ ، فهل الاستثمار و الادخار يتأثر بالمستوى العام للأسعار.

إن القيمة الحقيقية للاستثمار تتحدد بسعر الفائدة، بينما الادخار الحقيقي بالدخل الحقيقي، و بالتالي فالادخار والاستثمار لا يتأثران بصفة مباشرة بتغيرات المستوى العام للأسعار، و منه فتغيرات المستوى العام للأسعار (P) لن تؤثر على انتقال منحنى IS.

أما فيما يتعلق بمنحنى LM فإن وضع التوازن في السوق النقدي يقتضي توازن المعادلة التالية:

$$\frac{\bar{M}}{P} = KY - hi$$

و مما يلاحظ أن عرض الأرصدة النقدية يتحدد بتغيرات المستوى العام للأسعار.

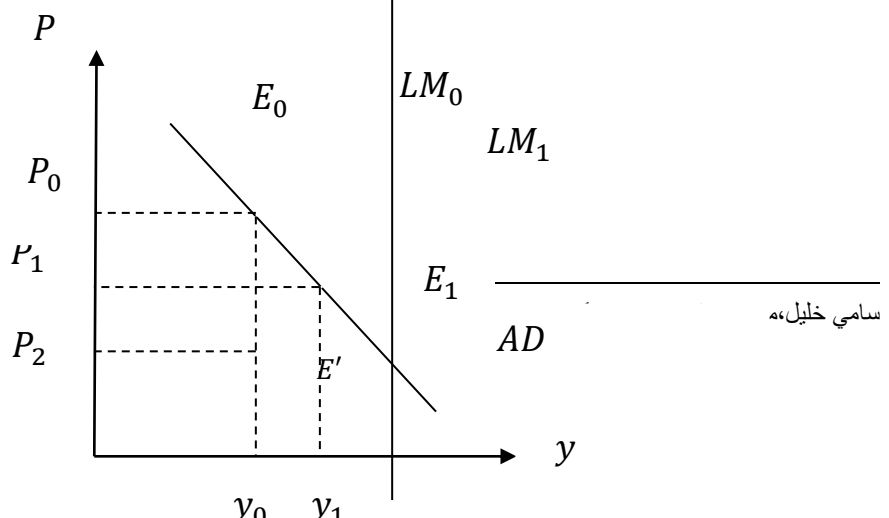
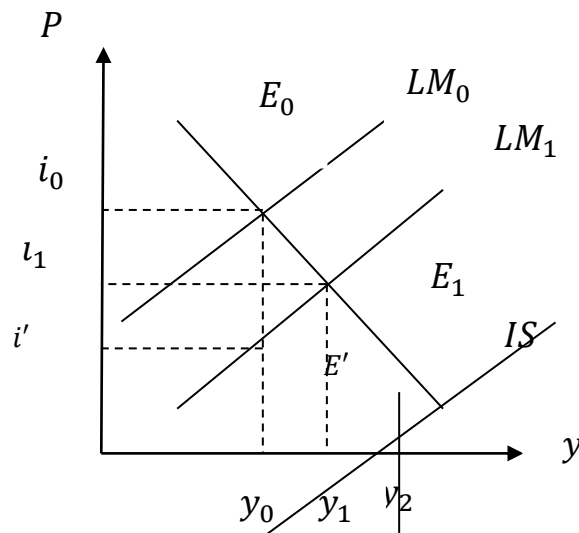
بشير معطيب، مرجع سابق، ص 271.

و ما يمكن استنتاجه هو أن أي تغيرات في (P) سوق تؤثر على $(\frac{\bar{M}}{P})$ و بالتالي تؤدي إلى انتقال المنحنى LM.

فإذا افترضنا أن الأسعار قد انخفضت من P_0 إلى P_1 إلى P_2 فهذا ينتج عنه ارتفاع $(\frac{\bar{M}}{P})$ من $(\frac{\bar{M}}{P_0})$ إلى $(\frac{\bar{M}}{P_1})$ إلى $(\frac{\bar{M}}{P_2})$ مما يؤدي بانتقال المنحنى LM من LM_0 إلى LM_1 إلى LM_2 .

فارتفاع $(\frac{\bar{M}}{P})$ تدفع بالأفراد إلى التخلص من هذه القدرة الشرائية الزائدة و ذلك بزيادة الطلب على السندات و هو ما يؤدي بارتفاع أسعارها و بما أنه هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات و أسعار الفائدة فهذا ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة (i) محدثا زيادة في حجم الاستثمار (I) فزيادة في الناتج (Y).

و من خلال الشكل البياني التالي يتضح أن انخفاض الأسعار من P_0 إلى P_1 إلى P_2 يؤدي بانتقال نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 إلى E_2 نتيجة لانتقال المنحنى LM في الجزء (A) من الشكل و في الجزء (B) عند النقاط (E_0, P_0) ، (E_1, P_1) ، (E_2, P_2) يكون مستوى الناتج y_0 ، y_1 ، y_2 على التوالي، و بالتالي فإن كل النقاط E_0 ، E_1 ، E_2 هي نقاط على منحنى الطلب الكلي (AD)، فمن أجل كل مستوى من الأسعار يوجد مستوى من الأرصدة النقدية الحقيقية و بالتالي يوجد منحنى LM مختلف، و تماشيا مع كل منحنى LM يوجد مستوى توازني للدخل (Y) و الذي يجب تسجيله في الجزء (B) من الشكل عند ذلك المستوى من السعر الذي نتج عنه منحنى LM في الجزء A وبايصال كل هذه النقاط نتحصل على منحنى الطلب الكلي كالتالي: ¹



3-1- الاشتقاق الرياضي لمعادلتی IS/ LM:¹

يتحقق التوازن من خلال تقاطع كل من معادلة IS و LM عند مستوى معين من الأسعار.

$$iIS = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{Y}{\alpha b}$$

$$iLM = \frac{KY}{h} - \frac{\bar{M}}{hP}$$

$$= \frac{KY}{h} - \frac{\bar{M}}{hP} \bar{A} - \frac{Y}{\alpha b}$$

عند التوازن فإن: $iLM = iIS$

$$+ \frac{KY}{h} = \frac{\bar{A}}{b} + \frac{\bar{M}}{hP} \frac{Y}{\alpha b}$$

$$y \left(\frac{1}{\alpha b} + \frac{K}{h} \right) = \frac{\bar{A}}{b} + \frac{\bar{M}}{hP}$$

$$\left(\frac{h + \alpha b k}{\alpha b h} \right) y = \frac{\bar{A}}{b} + \frac{\bar{M}}{hP}$$

$$\gamma = \frac{\alpha}{1 + \frac{\alpha b k}{h}} \text{ بوضع:}$$

$$y = \gamma \bar{A} + \gamma \frac{b}{h} \cdot \frac{\bar{M}}{P}$$

و بوضع: $B = \gamma \frac{b}{h}$ نجد:

$$y = \gamma \bar{A} + B \cdot \frac{\bar{M}}{P}$$

بشير معطوب، ص 172.¹

$$y - \gamma \bar{A} = \frac{\bar{BM}}{P}$$

$$P = \frac{\bar{BM}}{y - \gamma \bar{A}} \quad \text{وهي معادلة الطلب الكلي}$$

4-1- انحدار منحنى الطلب الكلي (AD):

يوضح منحنى الطلب الكلي مقدار التغير في الناتج أو الدخل استجابة للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار أي بمقدار التغير في الأرصدة النقدية الحقيقية، و بالتالي فانحدار المنحنى AD يعكس التغير في الناتج نتيجة لتغير معين في مقدار الأرصدة النقدية الحقيقية ($\frac{\bar{M}}{P}$) مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الآني للسوق السلعي و السوق النقدي.

ومن خلال تحليلنا لفعالية السياسة النقدية في ظل نموذج IS / LM اتوصلنا إلى أن الزيادة في مقدار الأرصدة النقدية الحقيقية ($\frac{\bar{M}}{P}$) تؤدي إلى زيادة أكبر في المستوى التوازني للدخل أو الناتج و ذلك كلما كانت مرونة الطلب على النقود ضعيفة (h تؤول إلى 0) و α و b تؤول إلى ما لانهاية.

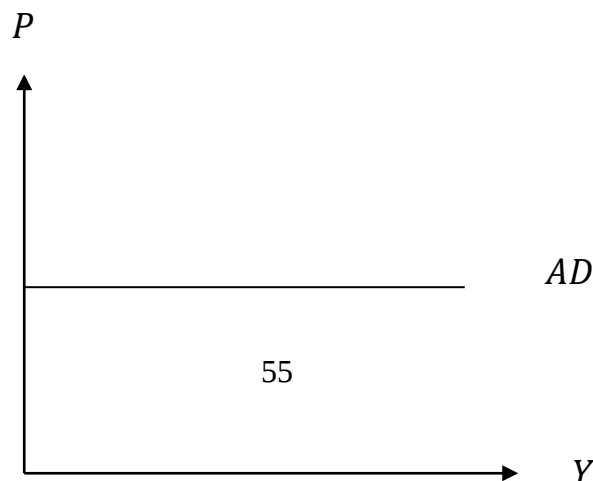
و نظرا إلى أن عوامل انحدار منحنى الطلب الكلي (AD) تتحدد بأثر التغير في الأرصدة النقدية الحقيقية ($\frac{\bar{M}}{P}$) على مستوى الدخل أو الناتج فإن نفس العوامل المحددة لأثر التغير في ($\frac{\bar{M}}{P}$) على مستوى الدخل تحدد أيضا انحدار منحنى الطلب الكلي (AD).

فإذا كان تغير صغير في المستوى العام للأسعار (P) يؤدي إلى تغير كبير في مستوى الدخل أو الناتج فإن المنحنى (AD) في هذه الحالة يميل أكثر إلى الأفقية.

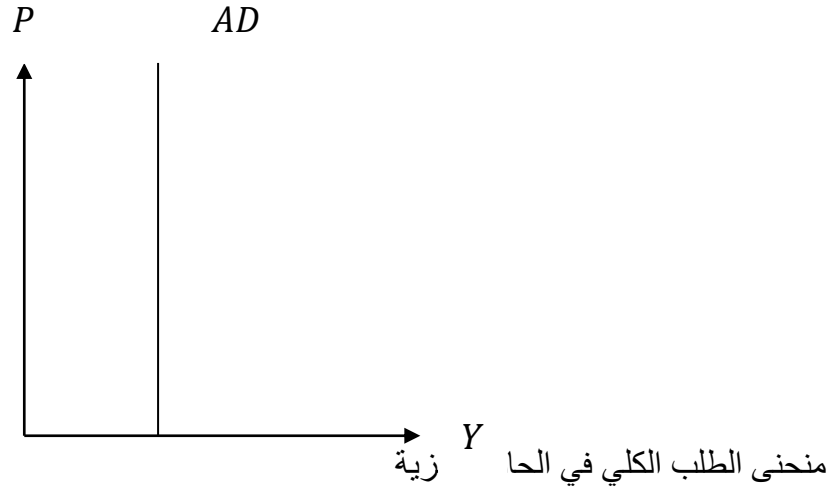
أما إذا كان تغير كبير في المستوى (P) يؤدي إلى تغير صغير في مستوى الناتج أو الدخل فإن المنحنى (AD) يميل أكثر إلى العمودية.

و يتخذ المنحنى (AD) على العموم حالتين استثنائيتين هما:

أ- **الحالة الكلاسيكية:** يكون فيها الطلب على النقود غير مستجيب إطلاقا لتغيرات أسعار الفائدة (h تؤول إلى 0) لأنه حسب الكلاسيك النقود تطلب من أجل المعاملات فقط لذا فإن منحنى LM يتخذ الشكل العمودي، و بالتالي فإن أي تغيرات في $\frac{\bar{M}}{P}$ يكون لها أثر كبير على الناتج مما يدل على أن منحنى (AD) في هذه الحالة يتخذ الشكل الأفقي كما يلي:



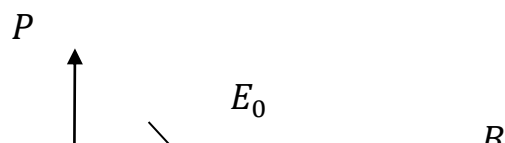
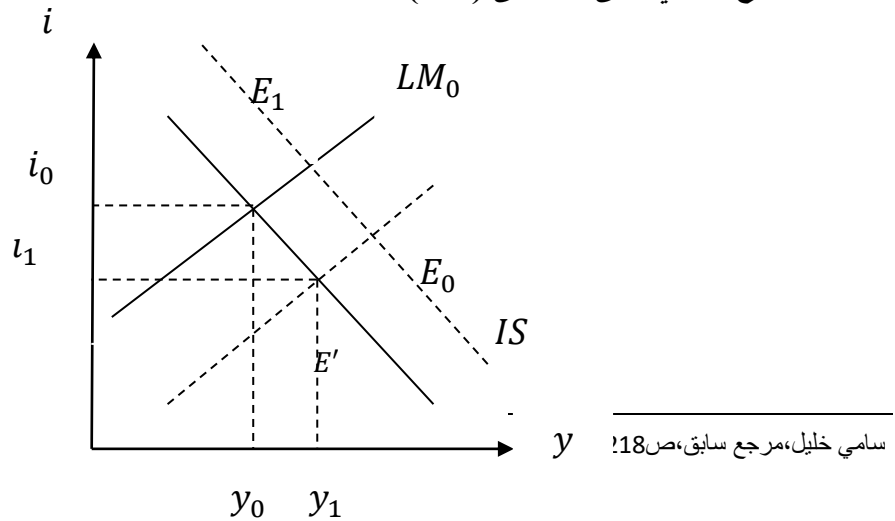
ب- الحالة الكينزية (مصيدة السيولة): في حالة مصيدة السيولة أي زيادة في $(\frac{\bar{M}}{P})$ لا يكون لها أثر كبير في تغير سعر الفائدة (i) لأن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل، و بالتالي فإن أي تغير في (P) لن يكون له أثر على مستوى الناتج أو الدخل، و بالتالي يتخذ منحنى AD الشكل العمودي في هذه الحالة كما يلي:



5-1- عوامل انتقال منحنى الطلب الكلي (AD):

إن العوامل التي تؤدي بانتقال منحنى الطلب الكلي (AD) هي نفسها العوامل التي تؤدي بانتقال منحنى IS و منحنى LM وسنوضح فيما يلي أثر كل من السياسة المالية و السياسة النقدية على انتقال المنحنى (AD).

أ- أثر التوسع المالي على المنحنى (AD):¹



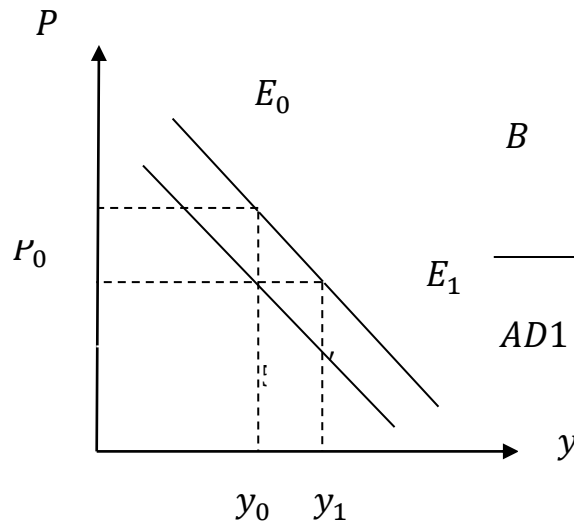
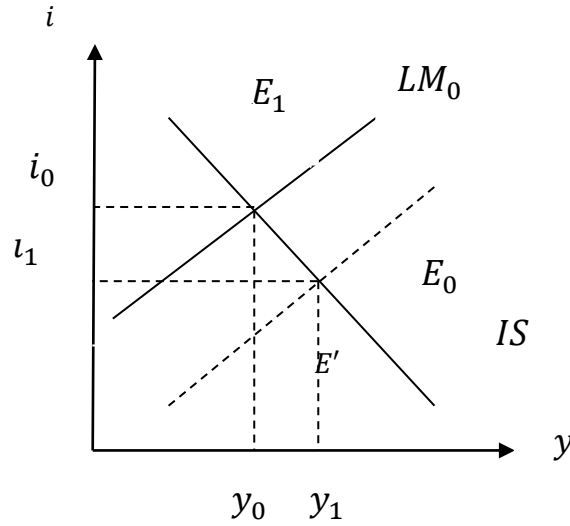
" أثر التوسع المالي على المنحنى AD "

يتضح في الجزء (A) من الشكل (نموذج IS/LM) أنه من أجل مخزون من النقود الاسمي ($\bar{M}$) ومستوى السعر (P) نحصل على التوازن في النقطة (E_0) كما هو موضح في الجزء (A) من الشكل، فإذا قامت الحكومة بزيادة مستوى إنفاقها فإن المنحنى IS ينتقل نحو اليمين فعند نفس مستوى الأسعار تنتقل نقطة التوازن من (E_0) إلى (E_1) من خلال المنحنى (AD) في الجزء (B) محدثة ارتفاع في سعر الفائدة و مستوى الدخل.

و بالتالي فأي زيادة في الإنفاق الحكومي (G) عند نفس مستوى السعر (P) تؤدي بانتقال المنحنى (AD) نحو اليمين بمقدار يحدد بواسطة مضاعف السياسة المالية و تكون السياسة المالية أكثر فعالية

كلما كانت (h) تؤول إلى ما لانهاية و α و b تؤول إلى الصفر (0).

ب- أثر التوسع النقدي على المنحنى (AD):¹



نفس المرجع السابق، ص 221¹

" أثر التوسع النقدي على المنحنى (AD) "

إن زيادة مخزون النقود الاسمي تؤدي إلى زيادة مستوى مخزون النقود الحقيقي ($\frac{\bar{M}}{P}$) مع ثبات مستوى الأسعار ($\frac{\bar{M}_0}{P} < \frac{\bar{M}_1}{P}$) حيث تنخفض أسعار الفائدة في السوق النقدي مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار فزيادة حجم الناتج فاننتقال المنحنى LM نحو اليمين على مستوى IS/LM.

لكن على مستوى المنحنى (AD) نلاحظ كذلك أنه ينتقل إلى اليمين فإذا كانت الزيادة في الأرصة النقدية الاسمية ($\bar{M}$) لا تصاحبها أي زيادة المستوى العام للأسعار (P) فإن منحنى (AD) ينتقل إلى اليمين بشكل أفقي عند نقطة توازن (E_1)، أما إذا كانت الزيادة في حجم المخزون الاسمي للنقود ($\bar{M}$) مصحوبة بنفس الزيادة في مستوى الأسعار فإن المخزون الحقيقي للنقود ($\frac{\bar{M}}{P}$) يبقى ثابتاً و بالتالي تبقى كل من قيم أسعار الفائدة و الناتج نفسها و يظهر ذلك من خلال الانتقال العمودي لمنحنى الطلب الكلي (AD) و ذلك عند النقطة في الجزء (B) من الشكل.

و بالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية التوسعية تكون غير فعالة على الطلب الكلي (AD) فهي تساهم فقط في ارتفاع مستوى الأسعار (P) بنفس المقدار الذي زادت به الكتلة النقدية.

2- العرض الكلي (AS):

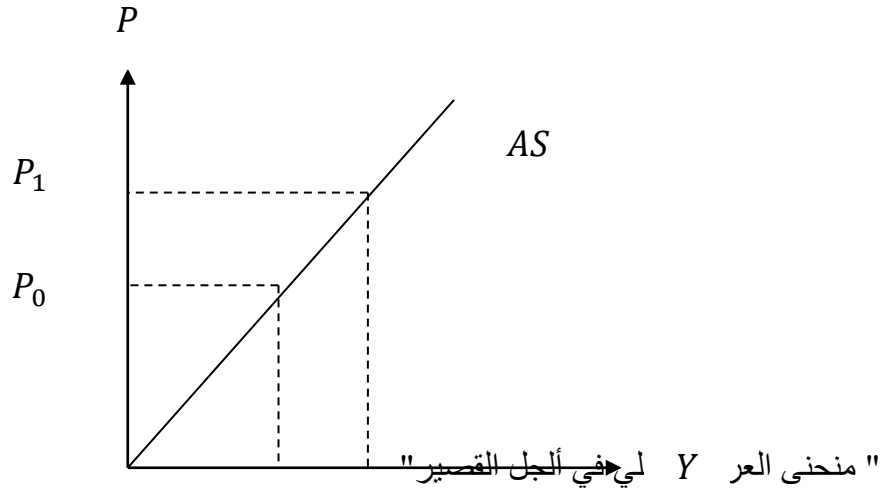
2-1- تعريف العرض الكلي (AS):

يعرف العرض الكلي (AS) بأنه تلك الكمية من السلع و الخدمات التي تكون المؤسسات الإنتاجية على استعداد لعرضها عند مستوى معين للأسعار فإذا حدثت زيادة في المستوى العام للأسعار فإن كمية الناتج المعروض سترتفع في الأجل القصير.¹

أما منحنى العرض الكلي فيوضح مجموع التوليفات من السلع و الخدمات المعروضة في الأجل القصير و المستوى العام للأسعار، حيث تسعى المؤسسات الإنتاجية دائماً إلى تحقيق مزيداً من الأرباح، و بما أن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى المزيد من الأرباح في الأجل القصير فإن المؤسسات الإنتاجية ستعمل على زيادة الناتج المعروض و هذا ما يجعل منحنى (AS) ذو ميل موجب.

كما أن منحنى AS ينتقل يمينا أو يسارا و ذلك تبعا لتغيرات تكاليف الإنتاج، حيث زيادة هذه الأخيرة على سبيل المثال تدفع بالمؤسسات الإنتاجية إلى تخفيض إنتاجها لأن الأرباح ستنخفض و هذا ما لا يشجعها على زيادة الناتج و بالتالي ينتقل المنحنى (AS) إلى اليسار، أما في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج فإن الأرباح سترتفع في هذه الحالة و هذا ما يشجع المؤسسات الإنتاجية على زيادة حجم الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (AS) نحو اليمين.

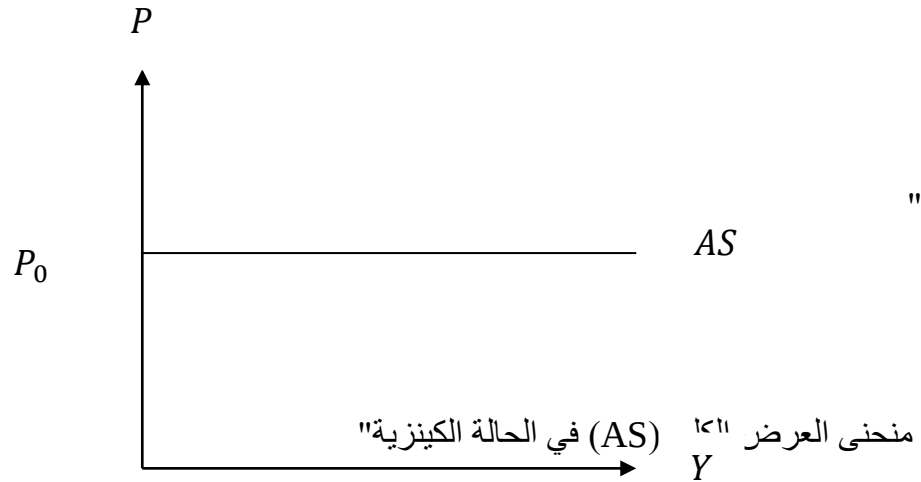
سامي خليل، مرجع سابق، ص 608.¹



2-2- أشكال منحنى العرض الكلي (AS) Y_0 Y_1

(أ)- منحنى العرض الكلي (AS) في الحالة الكينزية:

في هذه الحالة تكون الأسعار ثابتة حيث يمكن إرجاعها إلى ما يسمى بظاهرة الكساد في الثلاثينات، حيث يتخذ منحنى العرض الكلي (AS) الشكل الأفقي وهذا معناه أن المؤسسات الإنتاجية على استعداد لعرض أي كمية من السلع التي تطلب عند أي مستوى من الأسعار، وتعود فكرة كينز من أن المنحنى (AS) يتخذ الشكل الأفقي إلى وجود بطالة وبالتالي تستطيع المؤسسات الإنتاجية أن تحصل على ما تحتاج إليه من العمالة عند الأجر السائد وبالتالي فإن متوسط تكاليف الإنتاج يفترض أنه لا يتغير مع تغير مستوى الإنتاج، وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الإنتاجية تكون مستعدة لعرض ما يمكن أن يطلب وذلك عند المستوى العام للأسعار السائد.



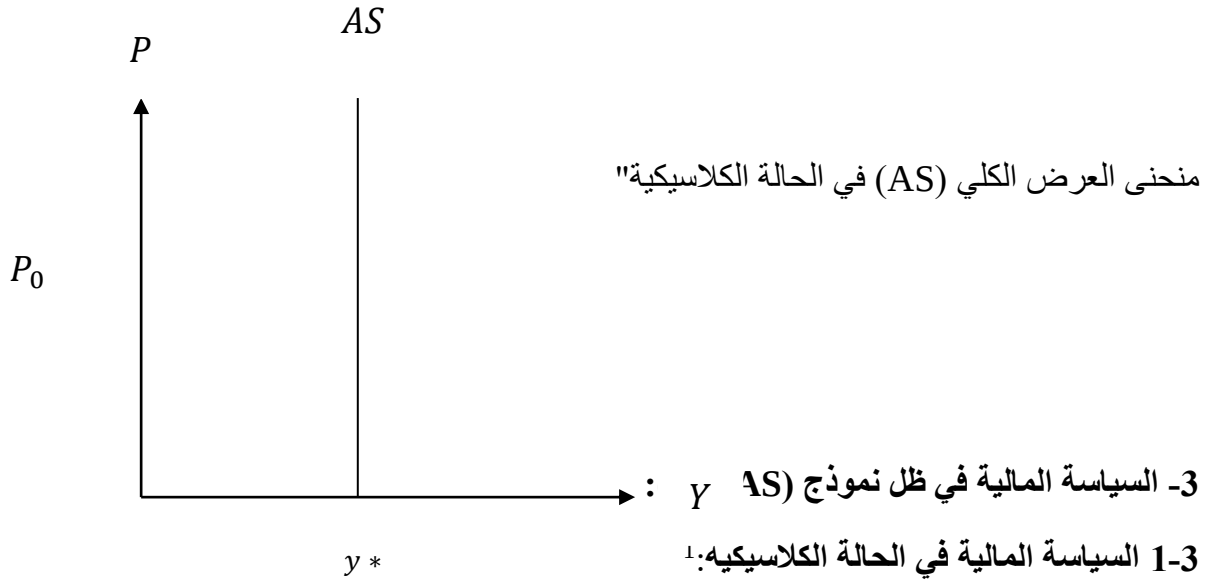
ب- منحنى العرض الكلي (AS) في الحالة الكلاسيكية:1

يتخذ المنحنى (AS) في الحالة الكلاسيكية الشكل العمودي موضحاً أن نفس الكمية من السلع والخدمات سوف تعرض مهما كان المستوى العام للأسعار.

ولقد بني هذا المنحنى (AS) على أساس الفرضية الكلاسيكية الخاصة بسوق العمل، حيث يكون هذا الأخير دائماً في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل للعمالة، فلو أن كل القوى العاملة كانت موظفة فإن الناتج لا يمكن زيادته عند المستوى السائد حتى ولو ارتفع المستوى العام للأسعار، لأنه ليس هناك

يوجين ديوليور، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 218¹

قوى عاملة إضافية لإنتاج زيادة أكثر في الناتج، و عليه فإن منحنى العرض الكلي (AS) يكون عموديا عند مستوى الناتج الذي يحقق مستوى التشغيل الكامل.



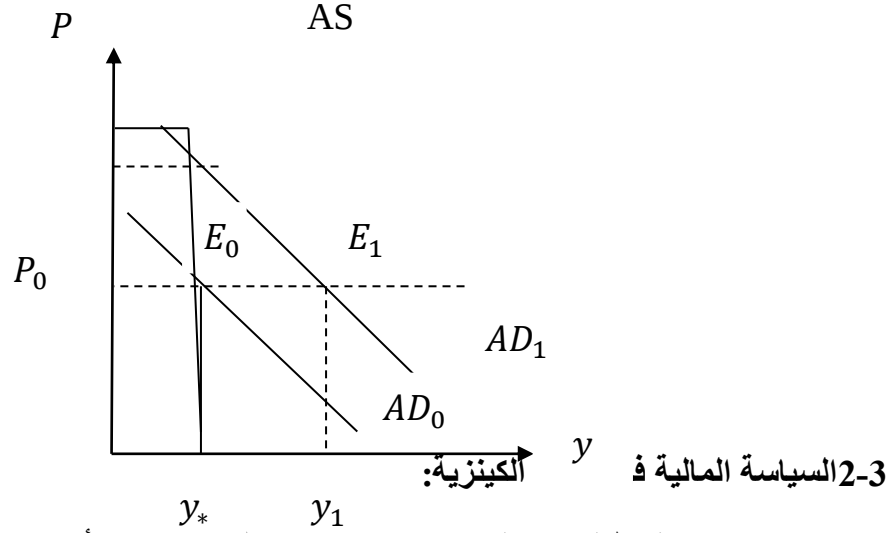
يوضح الشكل التالي أثر التوسيع المالي في ظل فرضية العرض الكلي الكلاسيكي، حيث يحدث التوازن بين منحنى العرض الكلي (AS) العمودي و المنحنى (AD) عند الوضع التوازني (E_0) أين يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل حيث تعرض المؤسسات الإنتاجية نفس الكمية من الناتج عند مستويات مختلفة من الأسعار.

إن إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى انتقال المنحنى (AD) من (AD_0) إلى (AD_1) لتنتقل نقطة التوازن من (E_0) إلى (E_1) عند نفس مستوى السعر (p_0) أين يزداد سعر الفائدة (i)، و نظرا لوضعية التشغيل الكامل في هذه الحالة فإن المؤسسات الإنتاجية لا يمكنها الحصول على أيدي عاملة جديدة لإنتاج كمية أكبر و بالتالي الإنتاج المعروض لا يستجيب للطلب المتزايد.

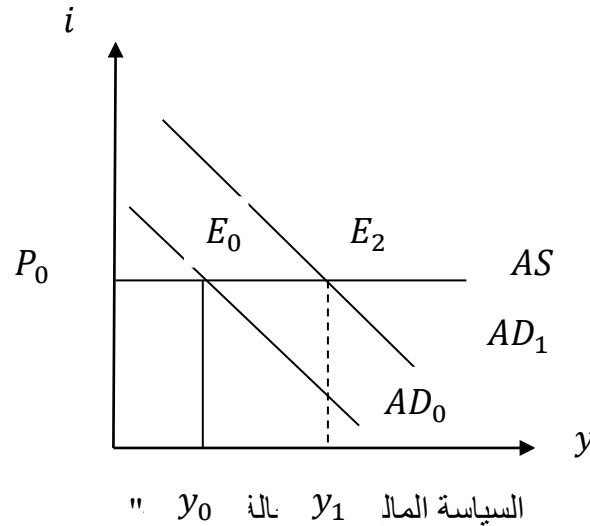
و بحثا عن عمال إضافيين تقوم المؤسسات الإنتاجية برفع الأجور و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و كنتيجة لذلك سترتفع الأسعار، و عليه فإن زيادة الطلب على السلع في هذه الحالة سوف تؤدي فقط إلى ارتفاع الأسعار دون تغيير مستوى الإنتاج على الإطلاق.

و منه فإن ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى انخفاض في حجم ($\frac{\bar{M}}{P}$) فارتفاع أسعار الفائدة (i) فانخفاض في حجم الاستثمار الخاص فانخفاض في حجم الطلب الكلي لتنتقل نقطة التوازن إلى (E_2) عند مستوى السعر (P_1) و سعر الفائدة (i) و الدخل عند التشغيل الكامل (y^*).

و ما يلاحظ أن مستوى الناتج (Y) لم يتغير أي بقي عند مستوى الإنتاج (y^*) رغم زيادة الإنفاق الحكومي (G) (سياسة مالية توسعية)، وهذا ما يعني وجود انخفاض في حجم الاستثمار الخاص أي حدوث ظاهرة الطرد الكلي أو المزاحمة الكاملة في هذه الحالة.



إن اتخاذ سياسة مالية توسعية كزيادة حجم الإنفاق الحكومي (S) أو تخفيض في الضرائب يؤدي إلى انتقال المنحنى (AD) من (AD_0) إلى (AD_1) و انتقال نقطة التوازن من (E_0) إلى (E_1) و يزداد الناتج من (y_0) إلى (y_1) وبمأن المؤسسات الإنتاجية على استعداد لعرض أي كمية من الناتج عند نفس مستوى الأسعار فإن أثر السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة ينحصر في زيادة حجم الناتج (Y) و سعر الفائدة (i) و ثبات (P).



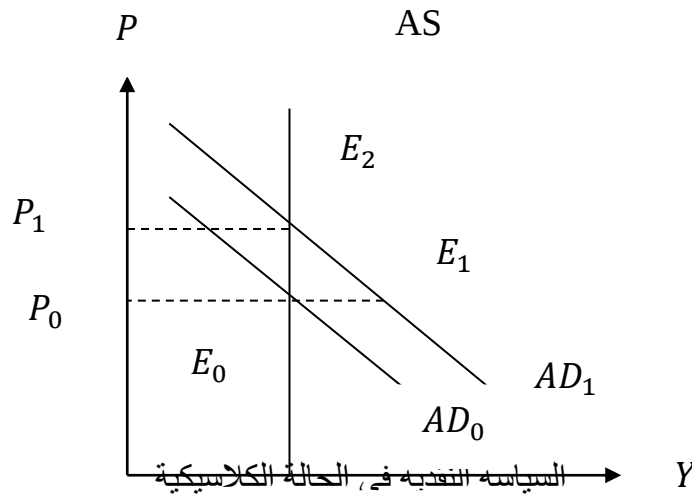
و يمكن تلخيص أثر السياسة المالية التوسعية في الحالتين الكلاسيكية و الكينزية في الجدول التالي:

العرض الكلي	الناتج (Y)	سعر الفائدة (i)	الأسعار (P)
-------------	----------------	---------------------	-----------------

0	+	+	الحالة الكينزية
+	+	0 (ثابت)	الحالة الكلاسيكية

4- السياسة النقدية في ظل نموذج (AD/AS):¹

4-1 السياسة النقدية في الحالة الكلاسيكية:



يوضح الشكل السابق أثر التوسع النقدي في y_0 إلى y_1 الكلي الكلاسيكي حيث توضح النقطة (E_0) وضع التوازن الأصلي بتقاطع كل من المنحنى (AD) و (AS) و يتحقق ذلك عند مستوى التشغيل الكامل.

فاتباع سياسة نقدية توسيعية عن طريق زيادة مخزون النقود تؤدي بانتقال المنحنى (AD) إلى اليمين.

فلو فرضنا أن الأسعار ثابتة فإن نقطة التوازن تنتقل إلى (E_1) حيث يكون هناك فائض في الطلب الكلي، و استجابة لهذا الفائض فإن المؤسسات الإنتاجية تقوم برفع أجورها من أجل الحصول على عمال إضافيين و بما أن الناتج يكون عند مستوى التشغيل الكامل فهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

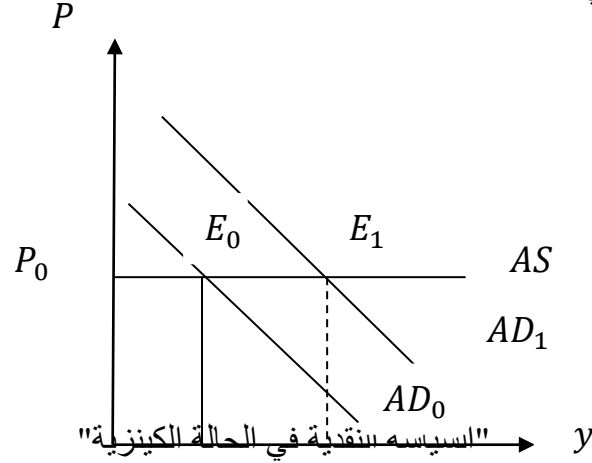
و كنتيجة لارتفاع الأسعار فإن حجم $(\frac{\bar{M}}{P})$ سينخفض مما يؤدي بانتقال المنحنى (LM) إلى اليسار (الرجوع إلى وضعه الأصلي) و يستمر ارتفاع الأسعار إلى أن يصل الاقتصاد إلى الوضع التوازني

صالح تومي، مرجع سابق، ص 377.¹

(E_2) حيث عند هذه النقطة يختفي فائض الطلب و يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل و يزول الارتفاع في الأسعار (P).

و ما يمكن ملاحظته أن مستوى الناتج لا يتغير بينما يحدث ارتفاع في الأسعار بنفس نسبة الزيادة ($\frac{\bar{M}}{P}$) كما أن (i) لا تتغير.

4-2 السياسة النقدية في الحالة الكينزية:



إن زيادة مخزون النقود الاسمي ($\bar{M}$) في ظل سبب المسرى y_0 y_1 عام للأسعار تؤدي إلى زيادة ($\frac{\bar{M}}{P}$) مما يدفع بالأفراد إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات أو زيادة الطلب على السندات من أجل التخلص من القدرة الشرائية الزائدة و هذا ما يؤدي إلى انخفاض (i) من جهة فزيادة (I) فزيادة (Y)، و من جهة و كنتيجة لحدوث فائض في الطلب على السلع وبمأن الأسعار و الأجور تكون ثابتة أي غير مرنة مع وجود بطالة فإن المؤسسات الإنتاجية تقوم بزيادة حجم الإنتاج و ينتقل وضع التوازن (E_0) على (E_1) كما هو موضح في الشكل السابق

و بالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية في هذه الحالة تكون فعالة، و يمكن تلخيص السياسة النقدية التوسعية في الحالتين الكلاسيكية و الكينزية في الجدول التالي:

العرض الكلي	Y	I	P	E
الحالة الكينزية	+	-	0	+
الحالة الكلاسيكية	0	0	+	0

قائمة المراجع

- أمحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008، المجلة الجامعة، ليبيا، عدد 15 المجلد الأول، 2013.
- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الأول، مطابع الأهرام مصر، 1994.
- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل لبنان، 2010.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.¹
- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 1988.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك منهج نقدي مصرفي، دار مكتبة الحامد للنشر عمان 1999.
- بشير معطيب، الاقتصاد الكلي دروس وتمارين، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
- نضال عباس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي،
- مايكل ابدجمان ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر: المملكة العربية السعودية، 1999.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2006.
- رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2007.
- يوجين ديوليور، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.